

**إستراتيجية التعامل مع حالات الطوارئ
دراسة تحليلية**

إعداد

د/ راشد محمد حمد المري

**عضو هيئة التدريس بأكاديمية سعد العبد الله
للعلوم الأمنية**

إستراتيجية التعامل مع حالات الطوارئ دراسة تحليلية

راشد محمد حمد المري

قسم القانون ، بأكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية ، دولة الكويت

البريد الإلكتروني: Rashedm9@hotmail.com

المخلص:

تتناول الدراسة الحالية إستراتيجية التعامل مع حالات الطوارئ، حيث تتمحور إشكالية الدراسة أن حالة الطوارئ هي ظاهرة افتراضية لا يعلم متى وأين ستحدث، وأن صلاحيات السلطات الأمنية والقضائية لإعلان حالة الطوارئ تصدر عن طريق السند القانوني والضمانات الدستورية والصلاحيات الاستثنائية للسلطات في حالة الطوارئ. وهدفت الدراسة إلى تحديد المخاطر الطبيعية وغير الطبيعية التي تخل بالتوازن الطبيعي للحياة وتهدد الحياة والممتلكات العامة والخاصة، كما هدفت إلى تنسيق وتقوية دعائم التعاون والإسناد البشري والآلي بين دول مجلس التعاون الخليجي لمواجهة حالات الطوارئ المختلفة.

وأسفرت نتائج البحث أن لإعلان حالة الطوارئ لا بد من توافر العديد من القيود الموضوعية والشكلية لها، كأن تعاصر الدولة غزو مسلح أو كوارث طبيعية أو غيرها من الحالات المحددة بنص الدستور أو القانون الوطني لكل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي، مع تعزيز قدرات وجهود دول المجلس وتنسيقها في مجال إدارة حالات الطوارئ خلال مراحل دورة حياتها المختلفة، وهي ما تنص عليه المادة الرابعة من النظام الأساسي لمركز التعاون لدول الخليج العربية لإدارة حالة الطوارئ.

وأوصى البحث بتشجيع وتطوير البحوث العلمية في التعامل مع حالات الطوارئ مع الاهتمام بأسلوب الإدارة الحديثة من خلال التخطيط الاستراتيجي في ظل الكوارث والفيضانات وتسرب النفط في دول مجلس التعاون الخليجي، مع إبراز سعي دول مجلس التعاون إلى اعتماد الأساليب العلمية والعملية الحديثة، وتجذب العشوائية وإهدار الوقت والجهد وتأخر مواجهة حالات الطوارئ التي تخص الأمن والسلامة.

الكلمات المفتاحية: حالات الطوارئ، المخاطر والكوارث، التغيرات البيئية، التعاون الخليجي، الصلاحيات الاستثنائية، الأمن والسلامة، الإسناد

البشري والآلي.

Emergency Response Strategy Analytical Study
Rashid Mohammed Hamad Al-Marri
Law Department, Saad Al-Abdullah Academy of Security
Sciences, Kuwait.
Email: Rashedm9@hotmail.com

Abstract:

The current study addresses the strategy for dealing with emergencies, where the study problem is that a state of emergency is a hypothetical phenomenon that does not know when and where it will occur, and that the powers of the security and judicial authorities to declare a state of emergency are established through legal basis, constitutional guarantees and exceptional powers of the authorities in a state of emergency.

The study aims to identify natural and abnormal hazards that disrupt life's natural balance and threaten life and public and private property, as well as to coordinate and strengthen cooperation, human, and mechanical support among the GCC countries to address various emergencies.

The results of the research have shown that the declaration of a state of emergency must have many objective and formal constraints. ", such as an armed invasion, natural disasters or other situations defined by the Constitution or national law of each GCC State, Strengthening the capacities and efforts of GCC States and coordinating them in the area of emergency management during the different stages of their life cycle s Cooperation Centre for Emergency Management ", that is provided for in article IV of the statute of the Gulf Cooperation Centre.

The research has recommended encouraging and developing scientific research in dealing with emergencies with interest in modern management through strategic planning under disasters, floods and oil spills in GCC countries, highlighting GCC countries' endeavor to adopt modern scientific and practical methods, avoid randomization.

Keywords: Emergencies, Risks And Disasters, Environmental Changes, Gulf Cooperation Council, Exceptional Powers, Security And Safety, Human And Automated Attribution.

المقدمة بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد:

تشهد كل دول العالم في فترة معينة من تاريخها حالة طوارئ، تعود لظروف مختلفة سواء أكانت ظروف طبيعية أو صحية أو أمنية أو إقتصادية أو سياسية، هذه الظروف تجبر الدول على اتخاذ جملة من التدابير والإجراءات على الصعيد المحلي بهدف حماية الإستقرار والأمن، حيث حدد العهد الدولي الشرط الأساسي لفرض حالة الطوارئ وهو وجود خطر عام وإستثنائي يهدد وجود الأمة، على أن يتم إعلان حالة الطوارئ بشكل رسمي وذلك لمنع شيوع الممارسات الضارة، بحيث لا تكون هناك مغالاة في إتخاذ التدابير الناشئة عن حالة الطوارئ.^(١)

وإذا نظرنا إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، فنجده لا يتضمن أحكاماً خاصة بالإستثناءات، فالتزامات الدولة المرتبطة بالمحتوى الأساسي للحقوق في الغذاء والصحة والإسكان والحماية الإجتماعية والمياه والصرف الصحي والتعليم والمستوى المعيشي اللائق تبقى سارية حتى أثناء حالات الطوارئ.^(٢)

ولقد بدأت الأمم في العصر الحديث تتحسب المجهول قدر تحسبها للمعلوم، وتتحسب للطوارئ وللعارض قدر تحسبها للمستقر والثابت، وإن معظم المجتمعات إن لم يكن جميعها يؤسس خطته وسياساته بقدر من

(١) ليلي هناوي، حقوق الإنسان غير القابلة للانتقاص: تنظيم القانون الدولي لها خلال الصراعات الدالية، الجزائر، مجلة بحوث جامعة الجزائر، المجلد ١٥، العدد ٢، ٢٠١٢م، ص ٣٥-٣٧.

(٢) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المرقم (٢٢٠٠) الصادر في ١٦/١٢/١٩٦٦ ودخل حيز التنفيذ في ١٩٧٦/٣/٢٣.

التعامل مع المتغيرات شبه المجهولة وهي المجتمعات التي تكتسب السيادة والتفوق^١.

وتحظى منطقة الخليج العربي بأهمية بالغة حيث تعد أحد أهم المناطق الحيوية في العالم، إذ أنها تتمتع بموقع بين قارات العالم الثلاث، إلى جانب كونها تشرف على ممرات بحرية مهمة، فضلاً عن ثروتها النفطية الهائلة، وهي معرضة كسائر الدول للحالات الطارئة والكوارث سواء داخل دول مجلس التعاون أو البلاد المجاورة لها^٢.

علاوة على ما سبق، وبالإضافة إلى موقع دول مجلس التعاون الخليجي على خريطة الطاقة العالمية وثقلها الاقتصادي والمالي الذي برز بانضمام السعودية إلى مجموعة العشرين الكبرى^٣ في العالم بعد الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، أصبحت دول الخليج العربية تتمتع بمكانة رمزية ومعنوية كبيرة في العالم نتيجة الأماكن المقدسة فيها، مما يعطي نفوذاً وتأثيراً معنويين كبيرين في عموم العالم العربي والإسلامي، فضلاً عن الثقل المالي والاقتصادي الذي لا يقل أهمية نتيجة العمالة الكبيرة التي

(1) Saleh H. The disaster risk management plan for the Krak des Chevaliers (Alhosn Castle) in Syria - it had an impact both in the East and in the West. Proceedings of UNESCO Chair Programme on cultural heritage and risk management. Kyoto, Japan: Ritsumeikan University;. 2014; 6-22::94-99

(2) Ahmed Al-Sharoot, Program development management, Crisis management & Strategy Planning Consultant, Baghdad University, 2021, P.79

(٣) جدير بالذكر : بأن الكويت والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة هي ثلاث من الدول الأعضاء في مجموعة العشرين (G20). مجموعة العشرين هي منظمة دولية تضم ١٩ دولة والاتحاد الأوروبي، وتهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والمالي بين الدول الأعضاء، وتناقش قضايا مختلفة مثل النمو الاقتصادي، والتجارة، والتنمية المستدامة، والمالية العالمية. - تقرير المجموعة في

تستقطبها هذه الدول وحجم العوائد النفطية التي تسمح لبعض دول الخليج في استخدامها كأدوات للتأثير السياسي.^(١)

وتحرص دولة الكويت وكافة الكيانات والمؤسسات على أن تقوم كافة وحداتها وأجهزتها بأداء المهام والأعمال الموكلة إليها بقوة وكفاءة وقدرة، على أن يتم ذلك في كافة الأحوال والظروف والمواقف المحيطة بالدولة، والإستفادة من التجارب الماضية للتقليل من حجم الخسائر، وذلك عن طريق تطوير الكفاءات البشرية ووضع آليات تقوم على الاستجابة السريعة والمرنة للأزمات والكوارث وحالات الطوارئ في منطقة الخليج، مع وجود رؤية واضحة ومتكاملة لصانعي القرار أو القادة.^(٢)

لذا كان لزاماً على الدول العربية في منطقة الخليج الاهتمام بتعميق وتوثيق الروابط والصلات بين شعوبها وأوجه التعاون القائمة في مختلف المجالات، وهي ما سعت إليه بعض من دول الخليج، تمثلت في كل من دولة الكويت، المملكة العربية السعودية، دولة قطر، دولة البحرين، سلطنة عمان، ودولة الإمارات العربية المتحدة.^٣

ومن ثم فقد ادركت دول مجلس التعاون لما يربطها من سمات مشتركة ما يمكنها من تحقيق تعاون إقتصادي وتكامل نقدي، وذلك لمواجهة الأزمات والكوارث وحالات الطوارئ التي قد تتعرض لها منطقة الخليج

(١) دول مجلس التعاون الخليجي: السياسة والاقتصاد في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية، المؤتمر السنوي الثالث لمراكز الأبحاث العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٤م، ص ٢.

(٢) أحمد أبو دربي، الظروف الاستثنائية وأثرها على الحقوق والحريات العامة في فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ٢٠١٧م، ص ٢٥.

(٣) عمر الحسن، الدواعي الاستراتيجية لتأسيس مجلس التعاون الخليجي من وجهة النظر الرسمية - بحث بمركز الخليج للدراسات الاستراتيجية-لندن، ٢٠١٤، ص ٣٤.

العربي^١، فبدأت فكرة إنشاء مجلس تعاون يُظهرها قيادة موحدة، بعد توافق القيادات السياسية الخليجية بناء على دعوة الشيخ/ جابر الأحمد الجابر الصباح "رحمه الله" أمير دولة الكويت آنذاك إلى إنشاء مجلس التعاون الخليجي وذلك في عام ١٩٧٦م، ويعمل هذا المجلس على تحقيق مصلحة شعوب المنطقة وإستقرارها، وذلك عن طريق التعاون في شتى المجالات السياسية والإقتصادية والتربوية والإعلامية، وفي العام ذاته دعى السلطان قابوس بن سعيد، لعقد مؤتمر لوزراء خارجية دول منطقة الخليج العربي لمناقشة قضايا الأمن الإقليمي، وعلى الرغم من أن محادثات المؤتمر لم تُسفر عن إتفاق إلا أن ذلك اللقاء كان بداية الدعوة لبناء إتحاد إقليمي في المنطقة^٢.

وقد تأسس مجلس التعاون لدول الخليج العربي في ٢٥ مايو ١٩٨١ بالإجتماع المنعقد في إمارة أبو ظبي بالإمارات العربية المتحدة والذي حضره كل قادة دول المجلس^٣.

وبعد تبادل المحادثات والزيارات تم إصدار عدة بيانات مشتركة بين الدول الخليجية الست لتبنى صيغة تعاونية تؤطد العلاقات المتميزة بين دولها خصوصاً في مواجهة الكوارث والأزمات وحالات الطوارئ، وكانت هناك ثلاث مشاريع تختص بالجوانب الأمنية والعسكرية والإقتصادية والنفطية والصناعية تقدمت بها كل من دولة الكويت والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان مما دعى لإنشاء كتل سياسي اقتصادي موحد

(١) أنظر "الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون" التي تم التوقيع عليها من قبل أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس في ١٦ شوال ١٤٢٢هـ (٣١ ديسمبر ٢٠٠١م) خلال انعقاد الدورة الثانية والعشرين للمجلس الأعلى في مدينة مسقط بسلطنة عمان.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٥ : ٣٧.

(٣) عمر الحسن، المرجع السابق، ص ٣٧.

يؤدى إلى عمل مشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي لمواجهة الكوارث والأزمات وحالات الطوارئ داخل البلاد. (١)

أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى وضع خطة عملية ومبسطة لدول مجلس التعاون الخليجي يمكن البدء في تنفيذها واستخدامها تلقائياً متى أُعلن عن وقوع حالة طارئة، وتحقيق أكبر قدر من الجاهزية والأداء لإحتوائها والتقليل من الخسائر البشرية والمادية في دول مجلس التعاون الخليجي؛ وذلك عن طريق إتباع النقاط التالية:

١- تحديد المخاطر الطبيعية وغير الطبيعية التي تخل بالتوازن الطبيعي للحياة وتهدد حياة وسلامة السكان والممتلكات العامة والحياة البيئية بدول المجلس.

٢- تنسيق وتقوية دعائم التعاون والإسناد البشري والآلي بين دول مجلس التعاون الخليجي لمواجهة حالات الطوارئ التي قد تطرأ في المنطقة.

٣- تشجيع ودعم البحث العلمي والدراسات البيئية والفنية وتنظيم لقاءات ومؤتمرات وورش عمل علمية وفنية في مجال إدارة الطوارئ بدول مجلس التعاون الخليجي.

إشكالية البحث:

شهد العالم خلال عقدي هذا القرن عدداً كبيراً من الكوارث الطبيعية والحوادث وحالات الطوارئ كالحوادث الكيميائية والإشعاعية وتسرب النفط، وتفشي الجائحات والأمراض الفيروسية المعدية، وما لها من آثار جسيمة صحية وتداعيات إقتصادية واجتماعية، وتأتي إشكالية وصعوبة البحث من حيث أنها ظاهرة إفتراضية لا يُعلم متى وأين ستحدث، وعلى الرغم من تزايد

(١) جميل سلمان السهلي معوقات إدارة الأزمات في الحوادث الأمنية، المملكة العربية السعودية، المجلة العلمية للنشر العلمي، العدد ٢١، ٢٠٢٠م، ص ٥٩٣.

الإهتمامات البحثية والعلمية بهذه الظاهرة الإفتراضية، إلا أن البعض يرى أن ذلك العلم الواعد مازال في طور النمو نتيجة لقلة الخبرات في التعامل مع الظواهر الإفتراضية والتنبؤ بها، كما يواجه الباحث الصعوبات الجمه في إختيار المراجع والمصادر الملائمة لهذا الموضوع.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من حيث أن الاستجابة للأزمات والكوارث لازمة وواجبة وذلك عن طريق قيادة حكيمة وفعالة تضع إستراتيجية لمواجهتها، وإدارتها يساهم في الحد من المخاطر التي تحدثها الطوارئ والأزمات، من خلال أهمية تحديد طبيعة تلك الحالات وأسبابها وأنواعها، مع العلم بعدم القدرة على التنبؤ بحجمها، والخسائر المترتبة عليها، ونسعى من خلال هذا البحث إلى إبراز النقاط التالية:

- بدون إستراتيجية لإدارة ومواجهة الأزمات فمن المرجح أن ترتكب أخطاء تؤدي إلى خسارة مالية أو ضرر دائم لسمعة وعلاقات الادارة او المنظمة الرئيسية.
- بالإضافة إلى ما سبق ففي حالة عدم وجود استراتيجية للأزمة فإن ذلك يعرض استراتيجيتك التنظيمية الأساسي إلى خطر.
- يتطلب التصرف الاستراتيجي الإنضباط والتحليل الموضوعي حيث لا يمكن التخطيط لكل حالة طوارئ محتملة فالقيام بذلك سيكون مكلفا للغاية.

منهجية البحث:

يستعين الباحث في دراسة هذه الموضوع على المنهج التحليلي والمنهج التفسيري، لتحليل وتفسير استراتيجية وإدارة حالات الطوارئ والمخاطر كموضوع من الموضوعات المعاصرة والأساسية التي لا غنى عنها في الوقت الحاضر، بالتحليل والتفسير من خلال المصادر والمراجع العلمية المتخصصة التي تم الإستعانة بها في بحثنا هذا.

الدراسات السابقة

- ١- عبد العزيز بن عبد الله بن فهد الرقابي، " تفعيل إدارة الأزمات والطوارئ بالمملكة العربية السعودية : مع إطار مقترح بإستراتيجية وطنية للحد من المخاطر " - رسالة دكتوراة غير منشورة في الإدارة العامة، جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٨ - تبحث الدراسة أنه في كثيراً من الدراسات الحديثة تترادف مصطلحات مثل الأزمة أو الكارثة - مصدر الخطر - الطوارئ ، ومع أنه يمكن التمييز بينها إلا أنها جميعاً تشترك في سمة أساسية وهي أنها تبرز الحاجة إلى المواجهة وإلى الإدارة وينصب الإهتمام الإجتماعي والسياسي والإداري على الأزمات المؤثرة التي تترك آثاراً لعدة سنوات.
- وقد أكدت الدراسة أن إدارة الأزمة أو الكارثة لا تبدأ ولا تنتهي فجأة بل يفترض أن يكون هناك إستعداد دائم للتعامل مع الأحداث المباشرة حيث أن المنهج العلمي يتطلب ألا تقتصر الإدارة على التعامل مع لحظة الإلحاح الخاصة بصنع القرارات المتعلقة بالأزمة فقط بل أيضاً مع الجهود الوقائية والملطفة للآثار طويلة المدى والإعداد والتخطيط وكذلك ما يتبع التجاوب الفعلي مع الأزمة من إصلاح وتغيير.
- ٢- محمد موسى محمد حامد، استراتيجيات مهارات الاتصال عند إدارة الكوارث والأزمات، رسالة ماجستير - جامعة أم درمان، ٢٠١٤، وقد هدفت هذه الدراسة والتي جاءت تحت عنوان (إستراتيجية مهارات الإتصال في إدارة الأزمات والكوارث) للتعرف على فعالية وسائل الإتصال في إدارة الأزمات والكوارث - وقد تضمن البحث آراء أصحاب الشأن وبصورة خاصة طلاب كلية الأعلام ومن لهم صلة بالموضوع وقد إتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي.
- ولقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها: ١- اثبتت الدراسة أنه لا توجد إستراتيجية لإدارة الأزمات والكوارث بالمنطقة المعنية. ٢-

عدم وجود بنية تحتية لوسائل الإتصال للتعامل مع الأزمات والكوارث
٣- وجود وسائل الإتصال الحديثة يعطى نتائج إيجابية فى إدارة
الأزمات والكوارث ٤- قلة الكادر البشري المؤهل.

٣- جاب الله حكمة ، استراتيجيات الإتصال و دورها في تفعيل إدارة

الأزمات، بحث منشور المجلة الجزائرية للعلوم الإجتماعية والإنسانية

عام ٢٠١٩ (2019-12-22 , 2, Numéro 7, Volume

(Pages 97-113

وقد هدفت الدراسة إلى أن الأنشطة الإتصالية تساهم بدور كبير في المنظمات المعاصرة وقد تزايد هذا الدور خاصة في مرحلة الأزمات التي أصبحت أمرا واقعا، مما دفع مختلف المنظمات للعناية بالإتصال باعتباره من بين الأسس التي يعتمد عليها في القيام بمختلف الأعمال والنشاطات، ويزداد أهمية هذا الدور خاصة أثناء إدارة الأزمات وفي مختلف مراحل تطور الأزمة بدأ بمرحلة الإعداد لمواجهة الأزمات المحتملة وصولا لمرحلة إعداد خطط تساير مختلف مراحل تطور الأزمة. وذلك حتى تحافظ المنظمة على صورتها وسمعتها خاصة في ظل المنافسة الشرسة بين المنظمات المتعددة الأشكال والأنواع. وقد توصلت تلك الدراسة إلى إن نجاح الإتصال في إدارة الأزمة يتطلب توفر إستراتيجيات إتصالية يتم إعدادها مسبقا قبل حدوث الأزمة مع ضرورة إختبارها للتأكد من صلاحياتها.

خطة البحث: وتتضمن خطة البحث فصلين وخاتمة وقائمة بالمراجع

والمصادر وذلك على النحو التالي:

-**الفصل الأول: المخاطر المتعلقة بحالات الطوارئ**

المبحث الأول: ماهية حالات الطوارئ وأنواعها وأركانها

المبحث الثاني: الضوابط الشكلية والموضوعية لحالات الطوارئ

-**الفصل الثاني: كيفية التعامل مع حالات الطوارئ**

المبحث الأول: دور القيادة وفعاليتها في التعامل مع حالات الطوارئ

المبحث الثاني: أوجه التعاون بين دول مجلس التعاون في حالات الطوارئ

- **الخاتمة ، وتتضمن النتائج والتوصيات**

- **قائمة المراجع العربية والأجنبية.**

الفصل الأول

المخاطر المتعلقة بحالات الطوارئ في دول مجلس التعاون الخليجي

تمهيد وتقسيم:

تتعرض الدول إلى مخاطر وتهديدات خارجية وداخلية قد تؤثر على أمنها واستقرارها وتهدد كيانها وتؤثر على وحدة ترابها، سواء كان ذلك ناتجاً عن الغزو الأجنبي أو عن طريق النزاعات المسلحة الإقليمية والثروات، أو عن طريق الكوارث الطبيعية والأوبئة، مما يفرض هذه الدول إلى إعلان حالة الطوارئ لتطبيق إجراءات معينة لمجابهة هذه المخاطر والحالات الطارئة. لذا فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين؛ يتناول المبحث الأول ماهية حالات الطوارئ وأنواعها وخصائصها وبعض الحالات الطارئة في دول مجلس التعاون، ويتناول المبحث الثاني الضوابط الشكلية والموضوعية لحالات الطوارئ، ومن ثم نقسمه على الترتيب التالي:

المبحث الأول: ماهية حالات الطوارئ وأنواعها وخصائصها.

المبحث الثاني: الضوابط الشكلية والموضوعية لحالات الطوارئ.

المبحث الأول

ماهية حالات الطوارئ وأنواعها وخصائصها

تمهيد وتقسيم:

تعتبر حالة الطوارئ إحدى الحالات الواردة ضمن نظرية الظروف الإستثنائية والتي يتم تقنينها بالعادة من خلال الدستور، بحيث تشرع لمواجهة خطر معين حال وجسيم وتعاصره الدولة، وبموجب إعلان حالة الطوارئ يحق للسلطة التنفيذية تجميد الأحكام الدستورية والتشريعية العادية بشكل مؤقت بما يخدم المصلحة العليا لمواجهة هذا الظرف الطارئ^(١). ومن ثم نقسم هذا المبحث إلى مطلبين ، في المطلب الأول نتعرض لتعريف حالات الطوارئ، وفي المطلب الثاني نفرده لخصائص ونطاق حالة الطوارئ وذلك على النحو التالي:

تعريف حالة الطوارئ:

تُعرف حالة الطوارئ في اللغة هي كلمة حال من حول، وحال الشيء صفته، والطوارئ جمع طارئ، وهو الحادث المفاجئ، ويقال: أعلن عن حالة طوارئ في البلاد، أي عند وقوع اضطرابات تستدعي الحذر والترقب وأخذ الحيطة، ومعنى الحال الدهر أي صرفه، وحال الإنسان وما يختص به من أموره الحسنة والمعنوية، والحال في الطبيعية كيفية سريعة الزوال من نحوه بروده أو حرارة أو رطوبة عارضة، والحال هو الزمان الحاضر^(٢)، أنها هي كيفية سريعة الزوال تأتي فجأة وبشكل غير متوقع^(٣).

(١) نوار بدير وعاصم خليل، حالة الطوارئ، فلسطين، كلية الحقوق والإدارة العامة، وحدة القانون الدستوري، موسوعة القانون الدستوري العربي المقارن، سلسلة أوراق

عمل بيرزيت للدراسات القانونية، ٢٠١٨م، ص ٥.

(٢) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ص ٢٠٩.

(٣) ابن منظور، لسان العرب، ج ١/١١٤، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ص ٩٣

فقد تعرّضت العديد من الدول العربية خلال السنوات الأخيرة لعدد من الكوارث الكبرى، التي دفعت الحكومات إلى الإهتمام بتلك المشكلة^(١)، ليس فقط بفعل الخسائر المادية والبشرية والمآسي الإنسانية التي تنتج عنها فحسب، لكن بفعل الضربات العنيفة التي توجهها تلك الكوارث لبنية الدولة، تشمل إقتصادها القومي، وأمنها العام، وجهازها الإداري، على غرار ما حدث بشأن فيروس كورونا،^(٢) وفيضانات اليمن، وتسرب النفط، وفيضانات السعودية.

وكان لابد من المهم أولاً التعرف على حالة الطوارئ وما يحتويها من أنواع وأشكال، وكذلك معرفة الضوابط الشكلية والموضوعية التي تقيد السلطة التنفيذية عند إعلان حالة الطوارئ في البلاد^(٣).

وعلى الرغم من أن تنظيم حالة الطوارئ يطبق بشكل مختلف بين النظم القانونية في العالم، إلا أن جميعها أتفق على أن حالة الطوارئ تعتبر إستثناء مبدأً المشروعية^(٤)، حيث تعتبر القيود والإجراءات المتخذة في حالة الطوارئ من الأمور غير المسموح بها في الظروف والأحوال العادية،

(١) إبراهيم محمد القعود، الرقابة الدولية على حالة الطوارئ، ليبيا، جامعة الزاوية، المجلد الأول، العدد ٢٣، ٢٠٢١م، ص ٣٥.

(٢) إبراهيم سليمان العسكري، التعليم عن بعد، الاستجابة لجائحة كورونا، مستقبلات تربوية، الكويت، المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج، المجلد ٤، العدد ٦، ٢٠٢٠م، ص ٢٨.

(٣) هيثم على العون، المقتضيات الشكلية والموضوعية لإعلان حالة الطوارئ: دراسة حالة بين الكويت ومصر وفرنسا، المنصورة، كلية حقوق المنصورة، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية، العدد ٧٢، ٢٠٢٠م، ص ٧٩٧.

(٤) إبراهيم محمد القعود، مشروعية حالة الطوارئ في التشريع الدولي والداخلي، ليبيا، مجلة العلوم القانونية والشرعية، العدد ١٦، ٢٠٢٠م، ص ١٧٠.

فمشروعية حالة الطوارئ تستمد من الظروف غير العادية التي من شأنها التأثير على سلامة أمن الدولة الداخلي والخارجي. (١)

وقد غطي مصطلح الكارثة لمجموعة واسعة من الأحداث التي تتراوح من مخاطر طبيعية (عواصف أو زلازل أو فيضانات)، إلى مخاطر بيئية (التغير المناخي، المخاطر البيولوجية (الأوبئة)، إلى مخاطر بشرية المنشأ (الحوادث الصناعية)، حيث تؤدي كل هذه الأحداث وغيرها إلى تعطيل الأنشطة اليومية والروتين اليومي للمجتمعات وتتسبب في تكاليف بشرية واقتصادية هائلة، وبينما تمتلك البلدان المتقدمة موارد أكثر ولديها قدرات أكبر في إعادة الإعمار، يمكن لأحداث الكوارث أن تلحق ضرراً أكبر بكثير بالدول الأقل نمواً، مما يؤخر جهود إعادة الإعمار ويحتمل أن يزيد من ضعف المؤسسات الحكومية والمجتمعية. (٢)

وجاء تعريف حالات الطوارئ في الدستور الكويتي بأنها: " حالة الطوارئ هي نظام قانوني يوضع مسبقاً من أجل مواجهة مستلزمات ضرورات معينة، كإغارة قوات العدو المسلحة على البلاد، أو نشوب إضطرابات وقلقل داخلية تهدد إلى الإخلال إخلالاً خطيراً بالأمن والنظام العام". (٣)

(١) سارة إبراهيم العجيل، التعامل مع الأزمات، المملكة العربية السعودية، مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة، ٢٠١٧م، ص ١٦.

(٢) رؤى بسام حامد حشاش، أثار حالة الطوارئ على ما تملكه السلطات الأمنية والقضائية من صلاحيات وسلطات استثنائية تتعلق بحقوق المواطن: دراسة تحليلية، رسالة ماجستير في القانون العام، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ٢٠٢١م، ص ٧٠.

(٣) يحيى الجمل، النظام الدستوري في الكويت، الكويت، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٧٠-١٩٧١، ص ٨٨.

لذلك تحرص دولة الكويت حماية للإستقرار والأمن العام أن يتضمن دستورها نصاً أو أكثر يخول للحكومة في أوقات الأزمات والحالات الطارئة سلطات إستثنائية لا تملكها في الأوقات العادية، تمكنها من السيطرة على زمام الأمور وتساعدتها في المحافظة على كيانها وسلامة ترابها، حيث تتخذ الدولة أثناء هذه الظروف تدابير إستثنائية تتسم بطابعي السرعة والشدة في اتخاذ الإجراءات لمواجهة حالات الطوارئ حيث تقيد الحريات العامة والضمانات الدستورية والتشريعية والقضائية في أوقات الأزمات وحالات الطوارئ.^(١)

وهناك أنواع لحالات الطوارئ منها ما يتعرض لنوعية من الكوارث السياسية ذات الإفرازات المعقدة التي ترتبط بالحروب بين الدول والنزاعات داخل الدول، ربّما بأكثر ممّا هو قائم في أية منطقة في العالم حالياً، على غرار ما يحدث حالياً في العراق والصومال والسودان والجزائر والمناطق الفلسطينية، والتفجيرات الإرهابية في دول مختلفة، ويؤدّي ذلك إلى كوارث أعتى مما حدث بفعل "تسونامي" في آسيا، وهو منطبق خاص نسبياً، لكنه يشير إلى زحف التسييس نحو كل المجالات داخل المنطقة العربية.^(٢)

(١) أحمد مناع سحيم الهاجري، تداعيات الأزمة الخليجية الجيوسياسية: الآثار والمخاطر والحلول، مجلة القلم، السنة السابعة، العدد ١٧، ٢٠٢٠م، ص ٧٠.

(2) Territory Palestinian Occupied the in Wall a of Construction the of Consequences Legal Concerning Opinion Advisory 26 - 131/131/related-case/files/public/org.cij-icj.www://https, 155 para, 2004, 9 July), ICJ (Justice of Court International .2021/1/7 accessed, pdf.EN-00-01-ADV-2

المطلب الثاني

خصائص ونطاق حالات الطوارئ

أولاً- خصائص حالة الطوارئ:

- ١- نظام حالة الطوارئ نظام قانوني.
- ٢- نظام يُطبق في الظروف الإستثنائية.
- ٣- نظام يمنح السلطة التنفيذية صلاحيات إستثنائية.
- ٤- نظام الغرض منه الحفاظ على الأمن والنظام العام.
- ٥- نظام يخضع لرقابة القضاء أو البرلمان أو كليهما معاً. ^(١)

ولا تعلن حالة الطوارئ إلا إستثناء لدفع الخطر الشديد الذي تتعرض له سلامة البلاد وأمنها، وإدارة المخاطر ^(٢) هي الأسلوب العلمي المعتمد لتحديد الأخطار المحتملة، وتصنيفها، ثم اختيار أنسب الوسائل لمواجهتها من خلال إستخدام الأسلوب العلمي سواء كانت إجراءات أو قوانين أو تعليمات، وذلك إما للحد من معدل تكرار الخسارة أو تخفيف وطأة الخسارة بأقل تكلفة ممكنة في حالة حدوثها أو تحقيق الهدفين معاً ^(٣)

(١) عمر حنفي عبدالله، إستعادة تشغيل خطوط نقل الكهرباء في حالات الطوارئ، القاهرة، مجلة جمعية المهندسين المصرية، المجلد ٦١، العدد الثاني، ٢٠٢٢م، ص ١٣.

(٢) راشد محمد المري، الرؤية العصرية في إدارة المخاطر والأزمات الأمنية، جامعة الأزهر، دمنهور، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، العدد ٧، الإصدار الثاني لشهر ديسمبر، الجزء الرابع، سنة ٢٠٢٢.

(٣) شهرزاد برواين، فاطمة العلمي، واقع إدارة الخطر في شركات التأمين الجزائرية، دراسة عينة من شركات التأمين في الجزائر، الجزائر، مجلة الأسواق المالية، م٧، ع١، ٢٠٢٠م، ص ٣٦.

ثانياً - نطاق حالة الطوارئ:

ويتم تطبيق حالة الطوارئ في حالتين هما:

١- حالة الطوارئ الجزئية:

حيث تعلن حالة الطوارئ داخل إقليم الدولة أو على جزء إقليمي تابع لسيادتها نتيجة وصايتها عليه أو بمقتضى اتفاق حماية، أو نتيجة احتلالها له، وفي هذه الحالة تكون حالة الطوارئ عسكرية من أجل حماية القوات العسكرية المحاربة أو المرابطة، لذا أطلق عليه حالة الطوارئ الجزئية. (١)

ومن أمثلة حالة الطوارئ الجزئية:

تعرض دولة الإمارات في ٢٠٢٢م إلى موجة غير مسبوقة من الطقس السيئ اجتاحت البلاد وأدت إلى فيضانات ضخمة بإمارات رأس الخيمة والفجيرة والشارقة، راح ضحيتها ٧ أشخاص، كما أدت إلى تقلبات مماتلة أغرقت بعض المناطق وتدمرت بنسب متفاوتة البنية التحتية وتسببت في خسائر في الأرواح والممتلكات.

وأعلنت دولة الكويت حالة الطوارئ نتيجة فرض شركة نفط الكويت المملوكة للدولة في ٢٠٢٣ "حال الطوارئ" إثر حدوث تسرب نفطي لم يتسبب في إصابات أو عرقلة عمليات الإنتاج في البلد الخليجي، وذكرت الشركة في بيان أنها أعلنت "حال الطوارئ" إثر حدوث تسرب نفطي غرب البلاد، مشيرة إلى "عدم وجود إصابات ناجمة عن التسرب وعدم تأثر عمليات الإنتاج".

وقد سبق وأعلنت شركة النفط الكويتية عن حوادث تسرب في مواقعها خلال عامي ٢٠١٦ و ٢٠٢٠، وفي أغسطس (آب) ٢٠١٧ حيث شهدت الكويت تسريين نفطيين أحدهما أمام سواحل العاصمة بطول ١.٦ كيلو

(١) محسن العبودي، مبدأ المشروعية وحقوق الإنسان، القاهرة، دار النهضة العربية،

متر، وقدر الخبراء أن الحادثة الثانية على مقربة من الحقل النفطي السعودي - الكويتي المشترك في منطقة الخفجي، وشهد تسرب ما يقدر بـ ٣٥ ألف برميل من النفط الخام في المياه، مما إستدعى وجود إستراتيجية للتعامل مع مجموعة من المخاطر الناجمة عن الطبيعة- في كثير من الأحيان-، والتي تحدث بشكل مفاجئ ومأساوي بحيث تؤدي لتعطيل عمل المجتمع، وينتج عنه خسائر بشرية أو مادية أو إقتصادية أو بيئية تتجاوز قدرة المجتمع وموارده في التعامل معه. (١)

٢- حالة الطوارئ الكلية:

حيث تعلن حالة الطوارئ على كامل إقليم الدولة نظراً للحاجة الماسة التي تقتضيها حماية المصالح الوطنية والسيطرة على الخطر الناجم عن الظرف الإستثنائي، ومن أمثلة حالات الطوارئ الكلية ما أدى إليه التفشي السريع لجائحة كوفيد- ١٩ والمخاطر التي تسبب فيها وفقد ١١٤ مليون شخص عملهم في عام ٢٠٢٠م، وإصابة حوالي ٢٦٧ مليون شخص ، ووفاة حوالي ٥.٣ مليون شخص عبر العالم^(٢)، وتأثيرها على الأمن الصحي في دول مجلس التعاون بعد إغلاق المرافق والمحدود الخارجية وتعليق حركة الطيران وفرض قيود تجارية من طرف بعض البلدان المصدرة الرئيسية مما أدى إلى الركود الإقتصادي وإرتفاع عدد العاطلين وإنخفاض الدخل وزيادة أعداد الوفاة. (٣)

(١) محمد الفاتح المغربي، إدارة الأزمات والكوارث، القاهرة، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، الطبعة الأولى، ٢٠١٩، ص ٢١.

(٢) محمد الأصمعي محروس، تأصيل نظرية تربوية معاصرة لإدارة جائحة فيروس كورونا- COVID-19 المجلة التربوية، كلية التربية، جامعة سوهاج، العدد ٧٥، ٢٠٢٠م، ص ٤٦٧.

(٣) محمد أمين لزعر، جائحة كوفيد- ١٩ والأمن الدوائي في الدول العربية، القاهرة، جامعة القاهرة، مجلة كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، المجلد الثالث والعشرون، العدد ٤، ٢٠٢٢م، ص ٧٥.

من أمثلة حالات الطوارئ والكوارث ما تعرضت إليه سلطنة عمان من حالات الأنواء الطبيعية، وذلك منذ أكثر من قرن ونصف القرن حتى أصبحت بعض الظواهر مألوفة بالنسبة للشعب العماني، وأنه لا مناص من التعايش معها، والتعامل مع ما تخلفه، أو ما قد تخلفه من أضرار، وفقاً لكل حالة على حدة. (١) فقد تعرضت سلطنة عمان في شهر يونيو ٢٠٠٧م لأنواء مناخية إستثنائية ناتجة عن الإعصار (جونو) المداري الذي تسببت بخسائر فادحة، حيث أعتبر هذا الإعصار من أسوأ الكوارث الطبيعية التي تعرضت لها السلطنة في تاريخها الحديث (٢)، كما تسبب الإعصار في شلل الحركة المرورية، وإنقطاع للتيار الكهربائي وتعطل لشبكات الاتصالات الرئيسية، بالإضافة إلى غمر بعض المنشآت بشكل كامل بفعل الفيضانات؛ ما نتج عنه تضرر النظم الإلكترونية. (٣)

ومن المخاطر ما تتعرض له دولة اليمن من أزمة تتهدد بإنهيار الدولة، حيث إنتشار العنف والفوضى الذي يؤدي إلى إختراقات أمنية ومزيد من التدخلات الأجنبية التي تساهم في زعزعة وإستقرار وأمن المنطقة، وبالإضافة إلى الصراع الإقليمي اليمني فقد أعلنت اليمن حالة الطوارئ في محافظة مأرب اليمنية عام ٢٠٢٠م لقي ٢١ شخصاً حتفهم جراء السيول الناجمة عن الأمطار الغزيرة، وتضررت مساكن أكثر من ١٣٠٠ أسرة في مخيمات النازحين، خاصة مع إرتفاع منسوب المياه في سد مأرب، وسط مناشدات لتقديم المساعدات العاجلة للمتضررين. (٤)

(1) للإطلاع: <https://www.omandaily.om>

(2) Nyanga, E., Nengomasha, C. T., & Beukes-Amiss, C. M. (2018). Disaster preparedness and management at the National Archives and the National Library of Namibia. *African Journal of Library, Archives & Information Science*, 28(1), p77-91. 15p.

(٣) أحمد شكارة، مصادر التهديد لدول مجلس التعاون الخليجي وسياسات الأمن لديها، مركز الإمارات للدراسات، أبو ظبي، ٢٠١٧م، ص ٢٢.

(٤) محمد غانم الرميحي، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية بعنوان الأزمة الخليجية أبعادها وتداعياتها، ندوة علمية مغلقة، الكويت، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، حولية عدد ٣٨، ٢٠١٨م، ص ٣٥.

المبحث الثاني

الضوابط الشكلية والموضوعية لحالات الطوارئ

تمهيد وتقسيم:

في إطار تطبيق نظام الطوارئ قد تفرض حالة الطوارئ على كافة أنحاء الدولة أو على جزء منها، وبذلك نجد أن أنواع حالة الطوارئ تنقسم وفقاً لطبيعة إعلانها ومحل تطبيقها، وتوجد عدة ضوابط لإعلان حالة الطوارئ وذلك وفقاً لضوابط شكلية وموضوعية تنص عليها التشريعات والقوانين في دول مجلس التعاون الخليجي^(١)، ومن ثم نقسم هذا المبحث إلى مطلبين نتعرض في المطلب الأول للضوابط الشكلية المنظمة لإعلان حالة الطوارئ وفي المطلب الثاني نفرده للضوابط الموضوعية لإعلان حالة الطوارئ وذلك على النحو التالي:

(١) محسن العبودي، مبدأ المشروعية وحقوق الإنسان، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٢١، ص ٤١٢.

المطلب الأول

الضوابط الشكلية المنظمة لإعلان حالة الطوارئ

قصرت النصوص الدستورية والقانونية إعلان حالة الطوارئ على السلطة التنفيذية وحدها، وتحدث عن رئيس الدولة بصفته رئيس السلطة التنفيذية والرأس الأعلى في ميدانها، ونظراً لأن غالبية الدساتير تأخذ بمبدأ ثنائية الجهاز التنفيذي، ولكنها متدرجة، فرئيس السلطة هو رئيس الدولة ثم يأتي بعده دور مجلس الوزراء، وهذا ما حددته المادة ٥٢ من الدستور الكويتي لعام ١٩٦٢م بقولها: "السلطة التنفيذية يتولاها الأمير ومجلس الوزراء والوزراء على النحو المبين في الدستور".

كما حددت المادة الثانية من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٧م الخاص بنظام الأحكام العرفية في الكويت مجموعة من الضوابط الشكلية اللازمة لإعلان الأحكام العرفية أو حالة الطوارئ والتي يجب أن يتضمنها المرسوم الصادر أو القرار الصادر بإعلان حالة الطوارئ أو الأحكام العرفية في البلاد. (١)

وحددت المادة ٦٩ من الدستور الكويتي لعام ١٩٦٢م بقولها " يعلن الأمير الحكم العرفي في أحوال الضرورة التي يحددها القانون وبالإجراءات المنصوص عليها فيه، ويكون إعلان الحكم العرفي بمرسوم...."، ثم كما صدر القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٧م والخاص بنظام الأحكام العرفية في الكويت، ونظراً لما تخوله نصوص الدستور والقانون لرئيس الدولة من سلطة إعلان حالة الطوارئ أو الأحكام العرفية، والذي يعتبر من أهم وأخطر الأحكام لما يخلقه من نظام إستثنائي يؤدي لتقوية السلطة التنفيذية، فقد

(١) دستور دولة قطر الصادر عام ١٩٧١م، المعدل لعام ٢٠٠٤م، مستودع مشروع

الدساتير، المقارنة، متاح على الموقع الإلكتروني:

<http://www.wipo.int/wipolex/ar/details.jsp?id=9626>

حرصت التشريعات الكويتية على أن يتضمن المرسوم أو القرار الصادر بإعلان حالة الطوارئ أو الأحكام العرفية الإجراءات المنصوص عليها في القوانين المنظمة لإعلان حالة الطوارئ أو الأحكام العرفية.

كما نجد في دستور المملكة العربية السعودية في المادة ٦١ من الدستور " يعلن الملك حالة الطوارئ والتعبئة العامة والحرب ويبين النظام أحكام ذلك. (١)

وجاء في دستور مملكة البحرين في المادة ٣٦/ب لعام ١٩٧٣م " لا تعلن حالة السلامة الوطنية أو الأحكام العرفية إلا بمرسوم، ويجب في جميع الأحوال أن يكون إعلانها لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر، ولا يجوز مدها إلا بموافقة المجلس الوطني بأغلبية الأعضاء الحاضرين". (٢)

وجاء في الفقرة الأولى من المادة ١٤٦ من دستور الإمارات العربية المتحدة لعام ١٩٧١م والمعدل في عام ٢٠٠٩م بقولها: " يكون إعلان الأحكام العرفية بمرسوم يصدر بمصادقة المجلس الأعلى بناء على عرض رئيس الإتحاد وموافقة مجلس وزراء الإتحاد وذلك في أحوال الضرورة التي يحددها القانون". (٣)

وما جاءت به الفقرة الأولى من المادة ٦٩ من الدستور القطري لعام ٢٠٠٤م بقولها: " للأمير أن يعلن بمرسوم الأحكام العرفية في البلاد، وذلك

(١) دستور المملكة العربية السعودية الصادر لعام ١٩٩٢، مستودع مشروع الدساتير المقارنة، متاح على الموقع الإلكتروني: "constitute project" <http://www.constitutionnet.org/ar/vl/item/lswdy-dstwr-lmmlk-lrby-lswdylm-1992>

(٢) دستور مملكة البحرين الصادر عام ١٩٧٣م، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، وبيو، متاح على الموقع الإلكتروني: Wipo.

(٣) دستور الإمارات العربية المتحدة الصادر عام ١٩٧١م، المعدل لعام ٢٠٠٩م، مستودع مشروع الدساتير، المقارنة، متاح على الموقع الإلكتروني:

www.constituteproject.org/constitution/United_Arab_Emirates

في الأحوال الإستثنائية التي يحددها القانون، ويخطر مجلس الشورى بهذا المرسوم خلال الخمسة عشر يوماً التالية لصدوره وفي حال غياب المجلس لأي سبب من الأسباب يخطر المجلس بالمرسوم عند أول اجتماع له، وترفع الأحكام العرفية بمرسوم يصدر بمصادقة مجلس الشورى كذلك، متى زالت الضرورة التي إستدعت إعلانها".^(١) ويتضح من النصوص الدستورية أن رئيس الدولة هو رئيس السلطة التنفيذية، فهو يتولاها مع مجلس الوزراء في قطر فقد حددها بقوله " يكون إعلان الأحكام العرفية بمرسوم ..، كما يكون رفع الأحكام العرفية بمرسوم".^(٢)

وتأسيساً على ذلك، يفسر صدور المرسوم بقرار مجلس الوزراء، ولا يصبح ملزم دون توقيع رئيس الدولة عليها، بينما القرار يمثل بيان صادر من رئيس الدولة، ولا يلزم بتوقيع مجلس الوزراء عليه، هو ما يوضح أن حالة الطوارئ وإعلانها وإنهاؤها هو في الأصل من اختصاص رئيس الدولة، وإن إشتراك معه مجلس الوزراء موضوعاً، ودون مشاركة تذكر من البرلمان، وربما يرجع الأمر في ذلك إلى السرعة المطلوبة في إصدار مرسوم إعلان حالة الطوارئ.

(١) دستور دولة قطر الصادر عام ١٩٧١م، المعدل لعام ٢٠٠٤م، مستودع مشروع

الديساتير، المقارنة، متاح على الموقع الإلكتروني:

<http://www.wipo.int/wipolex/ar/details.jsp?id=9626>

(٢) وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، تقدير موقف أزمة العلاقات الخليجية =

في أسباب الحملة على قطر ودوافعها، المركز العربي للأبحاث والدراسات ودراسة

السياسات، ٢٠١٧م، ص ٥٨.

المطلب الثاني

الضوابط الموضوعية لإعلان حالة الطوارئ

ويشترط لإعلان حالة الطوارئ توافر شروط موضوعية تتعلق بالحالة ذاتها، وفقاً لما تضمنته نصوص القانون والدساتير ذات العلاقة، حيث نجد أن المشرع الكويتي قد حددها بقوله " يتضمن المرسوم الصادر بإعلان الأحكام العرفية تحديد الجهة التي تجرى فيها الأحكام العرفية، والتاريخ الذي سيبدأ فيه نفاذ هذه الأحكام، واسم من يقلد السلطات الإستثنائية التي نص عليها القانون في الحالة العسكرية أو في الحالة المدنية^(١)."

وعلى هذا الأساس فقد خلت المادة ٦٩ من الدستور الكويتي عام ١٩٦٢م من المقتضيات الموضوعية، وكفلت ذلك بقانون يحدد تلك المقتضيات، فقد حددت المادة (١) من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٧ الخاص بنظام الأحكام العرفية مجموعة من المقتضيات الموضوعية التي يجب توافرها لإعلان حالة الطوارئ أو الأحكام العرفية، فحددها المشرع الكويتي بقوله: " يجوز إعلان الأحكام العرفية كلما تعرض الأمن والنظام العام في الدولة أو في جهة منها للخطر، أو بسبب وقوع عدوان مسلح عليها، أو خشية وقوعه وشيكاً، أو بسبب وقوع اضطرابات داخلية، كما يجوز إعلان الأحكام العرفية في حالة تأمين سلامة القوات المسلحة الكويتية وضمان تموينها وحماية إمداداتها وغير ذلك فيما يتعلق بتحركاتها وأعمالها العسكرية خارج الأراضي الكويتية^(٢)."

ومعنى ذلك أنه يشترط لإعلان رئيس الدولة أو المملكة أو السلطنة حالة الطوارئ أن تتوافر مجموعة من الضوابط الشكلية التي أوجدتها القوانين

(١) جورجو أغامبين، موجز تاريخي عن حالة الإستثناء، ترجمة محمد ضريف، الرباط،

جامعة محمد الخامس، المجلة الإلكترونية مغرب القانون، ٢٠٢٠.

(٢) المادة رقم (١) من قانون الأحكام العرفية الكويتي لعام ١٩٦٢م.

وتضمنينها في صلب المرسوم أو القرار الخاص بإعلان حالات الطوارئ في البلاد، فإذا خلا المرسوم أو قرار الإعلان أي من تلك الشروط كان ذلك الإعلان باطلاً لعدم تكامل أركان مشروعيته، وتلك الضوابط هي:

بيان الحالة التي أعلنت بسببها حالة الطوارئ: لم ينص قانون الأحكام العرفية الكويتي على أن يتضمن المرسوم الحالة التي دعت رئيس الدولة لإعلان الأحكام العرفية أو حالة الطوارئ، فمن البديهي أن تدخل تلك الحالة ضمن شروط إعلان حالة الطوارئ التي تحددت على سبيل الحصر بموجب المادة (١) من قانون الأحكام العرفية الكويتي.

١- تحديد الجهة أو المنطقة التي تشملها.

٢- تاريخ بدء سريانها أو مدتها.

٣- اسم من يرأس تلك السلطات الإستثنائية.

فعلي صعيد حالة الطوارئ فهو بمثابة إعلان عن بداية ممارسات السلطة الممنوحة للسلطة التنفيذية بموجب قانون الطوارئ، وذلك عندما تمر البلاد بظروف غير عادية، تعجز القوانين فيها عن التصدي للحالة الطارئة ومعالجتها. ^(١) أما على صعيد الأحكام العرفية فهي مقسمة إلى صورتين:

١- الأحكام العرفية العسكرية (الحقيقية):

وتفرض هذه الحالة الأحكام العرفية أو حالة الطوارئ العسكرية، ففي هذه الحالة يتم إعلان حالة الطوارئ بسبب غزو العدو الأجنبي لإقليم الدولة أو أحد أجزاء إقليمها، والحكم العرفي أو الحكم العسكري أيضاً يعني أن المؤسسة العسكرية هي التي تتولى زمام الحكم بدلاً من المؤسسة المدنية، ويترتب على إعلان هذه الحالة تعطيل عمل المحاكم العادية، وقد استغل ذلك الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧م عندما أخضعت المناطق المحتلة

(١) هيثم أحمد العون، المركز القانوني لرئيس مجلس الوزراء في الدستور الكويتي :

دراسة مقارنة، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠١٨م، ص ٣١٢.

للحكم العسكري الإسرائيلي، فالفلسطينيين لا يخضعون للحكم المدني الذي يخضع له الإسرائيلي وإنما الحكم العسكري من ينطبق على الفلسطينيين في هذه المناطق^(١).

ويرتب إعلان هذه الحالة تعطيل العمل بالقوانين العادية وتعطيل عمل المحاكم العادية، وإهدار ضمانات الحقوق والحريات العامة وفق ما يقتضيه تحقيق حماية القواعد العسكرية، وتستمد هذه الحالة من الطوارئ أحكامها من القانون الدولي الذي أخذ بجواز إعلان حالة الأحكام العرفية. بحيث تتحول السلطات المدنية الممنوحة لسلطات الضبط الإداري إلى السلطات العسكرية إن اقتضى الأمر ذلك، أو تباشر هذه الاختصاصات بوصاية السلطات العسكرية، ونظراً لما تتطلبه ظروف الحرب من حزم وسرعة في إتخاذ القرارات لمواجهة الحالة الطارئة يكتسب القادة العسكريون صلاحيات واسعة وخطيرة تتيح لهم تعطيل الدستور والقوانين في الأماكن التي تنشب فيها الحرب.^(٢)

٢ - حالة الطوارئ السياسية (الصورية):

ومن صور حالة الطوارئ السياسية والتي تسمى بالأحكام العرفية فقد أعلنت الكويت حالة الطوارئ مرتين، الأولى بسبب العدوان على الأمة العربية في الفترات من ٥ يونيو إلى ٢٥ سبتمبر عام ١٩٦٧م، حيث صدر مرسوم أول ثم مرسوم ثاني ثم مرسوم ثالث بإعلان الأحكام العرفية وتعيين رئيس مجلس الوزراء حاكماً عرفياً عاماً، وتمديدها حتى تم رفع الأحكام العرفية في جميع أنحاء الكويت إعتباراً من أول يناير ١٩٦٨م، والمرة الثانية

للاطلاع (1) <https://www.unescwa.org/ar/our-work/7809/resources>

على التقرير كاملاً:

(٢) يوسف ناصر حمد الظفيري، الضبط الإداري وحدود سلطاته في الظروف العادية والظروف الإستثنائية، المنصورة، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية، العدد ٧٤،

٢٠٢٠م، ص ١٥٢٥.

في ١٩٩١ عقب تحرير البلاد من الإحتلال العراقي مباشرة، واستمرت الأحكام العرفية معلنة لمدة ثلاثة أشهر فقط. (١)

وفي ضوء ما سبق مناقشته من النصوص الدستورية والقانونية المنظمة لإعلان حالة الطوارئ أو الأحكام العرفية يتضح لنا أن المشرع الكويتي قد اتخذ إتجاهاً أقرب إلى النموذج البرلماني^(٢)، فقد إشتراط أن يكون إعلان تلك الحالة مشتركاً بين رأسي السلطة التنفيذية، وذلك من خلال مشاركة مجلس الوزراء لرئيس الدولة بصورة ملزمة قبل إعلان حالة الطوارئ، وهو ما يدل على تحمل مجلس الوزراء المسؤولية الكاملة على متابعة الإجراءات التي تم إتخاذها بموجب إعلان حالة الطوارئ. (٣)

-
- (١) على السيد الباز، السلطات العامة في النظام الدستوري الكويتي، لجنة التأليف والتعريب والنشر، مجلس النشر العربي، جامعة الكويت، ٢٠٠٦م، ص ١٦٦.
- (٢) رأفت فودة، لقاء في إطار صالون ابن رشد، حول مدى دستورية حالة الطوارئ في ضوء الإعلان الدستوري، لبحث مدى دستورية سريان حالة الطوارئ في ظل الظروف الراهنة التي تمر بها مصر "متاح على الموقع الإلكتروني: <http://www.cihrs.org/?p=2810>
- (٣) على مجيد العكيلى، لمي على الظاهري، مدى دستورية قانون الطوارئ: دراسة مقارنة، القاهرة، المركز العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠١٨م، ص ١٩-٢٠.

الفصل الثاني

إستراتيجية التعامل مع حالات الطوارئ

تمهيد وتقسيم:

لذا فقد تم تخصيص هذا الفصل للتعرف على إستراتيجية التعامل مع حالات الطوارئ والكوارث والازمات، فيشتمل هذا الفصل على مبحثين: الأول يتناول دور القيادة في التعامل مع حالات الطوارئ، ثم أوجه التعاون بين دول مجلس التعاون في حالات الطوارئ في مبحث ثانٍ، وذلك على الترتيب التالي:

المبحث الأول: دور القيادة وفعاليتها في التعامل مع حالات الطوارئ والأزمات

المبحث الثاني: أوجه التعاون بين دول مجلس التعاون في حالات الطوارئ

المبحث الأول

دور القيادة وفعاليتها في التعامل مع حالات الطوارئ

نتبين من خلال ما سبق طرحه أن حالة الطوارئ تقوم عندما تتعرض الدولة لظروف إستثنائية غير إعتيادية كقيام حالة حرب، أو تهديد للسلام والأمن الداخلي، أو حدوث كوارث بيئية أو أوبئة أو غيرها من الأحداث التي تضطر الدولة عند حدوثها إلى إتخاذ إجراءات وتدابير غير إعتيادية، وذلك لعجز المنظمة القانونية العادية على مجابتهها، يتضح أهم أدوار القيادة هو صنع القرارات الحاسمة والعمل على تحديد كل المسؤوليات والأدوار المطلوبة من الأفراد، بجانب القيام بتحديد الإستراتيجيات والأهداف المستهدفة للمؤسسة أو المنظمة لتحقيقها لإدارة حالة الطوارئ المعلنة حسب قانون الدولة ودستورها^(١)، وإعداد خطة لإدارة للتعامل مع الحالات الطارئة في كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي، والعمل على الفحص والمناقشة لتطوير عمل دول المجلس ككل.^(٢)

(١) جدير بالذكر : بأنه قد تضاعف عدد الكوارث الطبيعية التي سجلت على مدى العقدين الماضيين من ٢٠٠ حالة كارثة إلى ٤٠٠ حالة في السنة، وكانت أغلبها تتعلق بالمناخ، وتشير التوقعات الحالية المتعلقة بتغيير المناخ إلى أن هذا الإتجاه أخذ في الإستمرار، وأن الظواهر الخطيرة المتعلقة بالطقس ستغدو أكثر تواتراً وأشدّ تقلباً وتزداد حدة أنماط الجفاف والتصحر أيضاً، ويؤدي تزايد التحضر إلى جانب انتشار فيروس نقص المناعة، وعدم إيلاء الإهتمام الكافي إلى الأنماط الخطيرة المتغيرة، يدفع بالمزيد من السكان إلى أماكن معرضة للكوارث. (١) فقد تسبب الكارثة التي قد تتعرض لها المؤسسة أياً كان نوعها بخسائر بشرية ومادية ومالية كبيرة، خاصة إذا ما تطلب تجاوز آثار تلك الكارثة والتعافي منها زمناً طويلاً، إلا أن الإستعداد للكوارث قد يساهم إلى حد كبير في التقليل من أثارها والخسائر التي تنتج عنها، النتائج المتعلقة بالتأهب لمواجهة الكوارث وحالات الطوارئ وإستراتيجية التعامل مع حالات الطوارئ التي تمر بها الدول

(٢) سمير العيفة، مهام فريق إدارة الأزمة بين الالتزامات الإدارية للمؤسسة والخصائص الظرفية اللازمة، الجزائر، مجلة المعيار، مج٢٦، ع ٦٤، ٢٠٢٢م، ص ٨٠١.

وقد اختلف أسلوب القيادة في تطبيق التنظيم الشكلي والموضوعي لحالة الطوارئ من دولة إلى أخرى في دول مجلس التعاون الخليجي، ويمكن رد هذه الأساليب إلى وجود أسلوبين تشريعيين لتنظيم صلاحيات سلطة الإدارة في الظروف الإستثنائية، حيث تفضل بعض الدول عدم وضع قوانين عامة للظروف الإستثنائية، بل مواجهة كل حالة على حده، من خلال العرض على القادة لوضع قواعد وتحديد صلاحيات بما يكفي لمواجهة الظرف الإستثنائي. (١)

حيث إن نظام حالة الطوارئ أو الإستعجال هو نظام لاحق للأحكام العرفية تاريخياً، وتطبيق هذا النظام يؤدي إلى تعطيل بعض أحكام الدستور وتعليق بعض الضمانات الدستورية، وإلى هيمنة السلطة التنفيذية وإعطائها صلاحيات إستثنائية تحد من الحريات التي يكفلها عادة كل من القانون والدستور. (٢)

وغالباً ما يكون هناك بعض الالتباس بين الإستجابة وخطط الطوارئ، حيث أن تخطيط الإستجابة للكوارث هو تخطيط أولي بطبيعته ولا يعالج سيناريوهات الكوارث المحددة فتحدد القيادة للحالة الطارئة خطة الإستجابة للكوارث المخاطر، وإستراتيجيات الإستجابة، والإجراءات، والقدرات في سياق متعدد، بينما تعتمد خطة الطوارئ على خطة الإستجابة للكوارث، وتستند إلى أحداث محددة أو مخاطر معروفة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، مثل الزلازل والفيضان وتفشى الأمراض، فمن الممكن أن ترتبط مرحلة

(2) Ma, L., and Lan, Z., and Tan, R. (2020). Influencing Factors of Innovation and Entrepreneurship Education Based on the Theory of Planned Behavior, International Journal of Emerging Technology (IE) in Learning, (13): p190-206.

(١) عبد المجيد غنيم عشقان المطيري، سلطة الضبط الإداري وتطبيقاتها في دولة الكويت، رسالة ماجستير، قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط،

٢٠٢١م، ص١٩٨.

التحضير والخطوة الأولى من مرحلة التحليل لهذا التوجيه بوضع خطة استجابة، ويمكن اعتبار مرحلتي التطوير والتنفيذ بمثابة تمهيد لخطة الطوارئ، فيجب تنفيذ المراحل الأولية قبل وضع أي خطة طوارئ^(١).

فكان لابد من إبراز دور القيادة في التعامل مع الأزمات وحالات الطوارئ التي يمكن التعرض لها في دول مجلس التعاون الخليجي من خلال إنشاء نظام إداري متخصص ومتطور، يُمكن دول المجلس من التعرف على المشكلات وتحليلها، وإيجاد الحلول لها، للتعاون والتنسيق مع كافة الكفاءات المختصة، للعمل على تحقيق السرعة والكفاءة في الإستجابة للظروف الطارئة والتغييرات الإستثنائية التي تحيط بالحالات الطارئة^(٢).

كما أن الإشراف على ممارسات صلاحيات الطوارئ أمر أساسي لتجسيد الديمقراطية وسيادة القانون، ويجب أن تخضع تدابير حالة الطوارئ، بما في ذلك عدم تقييد بعض الحقوق لإستعراض دوري ومستقل من قبل السلطة التشريعية، ويجب أن يخضع أي تشريع للطوارئ يتم إعتماده بموجب حالة الطوارئ المعلن عنها إلى تدقيق تشريعي مناسب، ويجب أن يكون هناك أيضاً إشراف قضائي هادف على التدابير الإستثنائية أو حالة الطوارئ لضمان إمتثالها للقيود والقوانين المعلننة.

والتخطيط للطوارئ أداة تستخدمها الإدارة لتحليل أثر الأزمات المحتملة في دول مجلس التعاون الخليجي، ليتسنى مقدماً إتخاذ ترتيبات كافية ومناسبة للإستجابة للحالة الطارئة في الوقت المناسب وبصورة فعالة ومناسبة، ويعد التخطيط للطوارئ أداة لتوقع المشاكل التي تنشأ وتسويتها بصورة نموذجية

(١) آمال بوجردة، دور القيادة في إدارة المخاطر: دراسة ميدانية بمؤسسة ميناء جن جن جيجل، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، الجزائر، جامعة محمد الصديق بن يحي - جيجل - كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، ٢٠١٩م، ص ٤٩.

(2) International Conference On Syariah & Law2021 (ICONSYAL 2021)-Online Conference 6 th April, 2021.

أثناء الإستجابة البشرية، حيث يضع قادة الأزمات والكوارث معظم خطط الطوارئ في تنفيذها إلى التركيز على الأحداث التي تهدد الممتلكات والصحة والسلامة العامة، أو تهدد بتدمير المباني أو الممتلكات أو مستودعات النفط، أو البنية التحتية، أو تهديد المجتمعات بصفة عامة، حيث تركز الخطط العامة للكوارث والحالات الطارئة بالتفصيل على العوامل البيئية التي يمكن أن تكون من مكونات الكوارث، إضافة إلى أنواع الطوارئ البيئية أو حوادث التلوث التي قد تؤدي إلى الموت أو الجروح السريعة أو تدمير الممتلكات. (١)

وتأتي مرحلة التأهب من أجل التصدي للكوارث على جميع المستويات، التي تتناول هدفين بصورة رئيسية وهما: زيادة القدرة على التنبؤ والرصد، والتأهب من أجل الحد من الخسائر أو التصدي لتهديدات محتملة وتعزيز التأهب للإستجابة لحالات الطوارئ، ومساعدة المتضررين، لذا تعد إدارة المخاطر التي تعمل على قيادة الحالات الطارئة ذات طابع خاص أو نوعي فهي تشكل جانباً يسبق إدارة الأزمات، حيث تنتهج دولة الكويت نظاماً وطرقاً معينة من أجل تفادي مخاطر الخسارة في الإنتاج أو المنشآت، والتقليل من التهديد الذي تتعرض له المنظمات أو الأشخاص نتيجة الكوارث التي يصعب السيطرة عليها في ظل التغيرات السريعة، وقلة القدرات العلمية التي تعمل على تبني نموذج إداري ملائم يتكيف مع تلك التغيرات ومتابعتها، ووضع المقترحات والخطط لمواجهتها عند ظهور المخاطر. (٢)

(١) ليث نصرابوين، التنظيم القانونية لمواجهة جائحة فايروس كورونا في التشريعات الأردنية والإتفاقيات الدولية: دراسة مقارنة، الكويت، مجلة كلية الحقوق الكويتية العالمية، مجلد ٨، ٢٠٢٠م، ص ٤٤٩.

(٢) أحمد مداس، مصطفى داسة، إدارة الأزمات في المنظمات - مدخل تنظيمي، الجزائر، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد ٣، العدد ١، ٢٠٢١، ص ٢٧٨-٢٨٩.

ومن أدوار القيادة لمواجهة حالات الطوارئ في دول مجلس التعاون الخليجي وضع خطة إنتقائية لتشكيل تنظيم دولي بين دول المجلس يتمتع أعضاؤه بالخبرات والكفاءات اللازمة، وعلى قدر عالٍ من الخبرة والتخصص في مجالات متعددة، ليتمكنوا من العمل على الحد من مخاطر إعلان حالة الطوارئ في البلاد وتأثير تطبيق حالة الطوارئ في البلاد، كما تقوم القيادة بدراسة عوامل الأزمة والمخاطر بكل دقة وعناية، وزيادة الجهود المبذولة لمعالجة حالات الطوارئ بقصد تخفيف الأضرار على كل المستويات المؤسسية والمجتمعية. (١)

فعادة ما يتعرض مجتمع محلي بعينه للخطر جراء مواجهة طائفة متنوعة من المخاطر والكوارث، ولا يمكن معالجة الخطر المتراكم الناجم عن ذلك بصورة فعالة إذا كانت الجهات الفاعلة قد وضعت خططها لمواجهة أحداث خطيرة منتقاة فقط، ويشمل نهج التصدي للمخاطر المتعددة ترجمة المعارف المتعلقة بطائفة كاملة من الأخطار وربطها بإدارة الكوارث والمخاطر، ولن ينظر في هذا النهج إلى الأخطار الطبيعية فحسب، ولكن إلى عوامل تشمل الإستراتيجيات السياسية والتحليل التقني والقدرات التنفيذية ووعي الجمهور. (٢)

وتتولى بعض المرافق الوطنية للأرصاد الجوية والهيدرولوجيا والمراكز المتخصصة المسؤولية عن بحث الأخطار الجيوفيزيائية بما في ذلك الانفجارات البركانية والأمواج السنامية والمواد الخطرة المحمولة جواً

(١) أمال نواري وآخرين، فريق الاتصال خلال الأزمات بين تجسيد المهام ومواجهة التحديات والصعوبات، الجزائر، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد ١٧، العدد ٢، ٢٠٢٠م، ص ١٦٩.

(2) Ulrichsen Kristian Coates 2018: The Gulf Impasse's one year anniversary & the Changing Regional Dynamics by Gulf international forum on may 30 2018.

(النيوكليدات الراديوية والمواد البيولوجية والكيميائية) والتلوث الحضري الشديد.

وتعتمد الخطة العملية المبسطة لدول مجلس التعاون الخليجي التي يمكن البدء في تنفيذها وإستخدامها تلقائياً متى أعلن عن وقوع حالة طارئة، لتتمكن القيادة من تحديد المهام المتعلقة بالتأهب والاستجابة لحالات الطوارئ والكوارث البيئية والتي تعتمد على الإجراءات الأساسية التالية^(١):

١. إعداد خطط وطنية للتأهب والاستجابة لحالات الطوارئ والكوارث البيئية المحتملة والمبادرة بتنفيذها ومتابعة التنفيذ، بالتنسيق مع دول مجلس التعاون الخليجي.

٢. تنفيذ فرضيات لرفع الجاهزية للتأهب والاستجابة لحالات الطوارئ والكوارث البيئية المحتملة بالتنسيق مع دول مجلس التعاون الخليجي.

٣. إعداد واعتماد القواعد والشروط والضوابط المتعلقة بالخطط الداخلية للأشخاص للتأهب والإستجابة لحالات الطوارئ والكوارث البيئية المحتملة.

٤. تلقي بلاغات حالات الطوارئ والكوارث البيئية، والتعامل معها حسب ما تقتضيه الحاجة.

٥. تطبيق ما نصت عليه النظام الأساسي لدول مجلس التعاون الخليجي والإتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة بحالات الطوارئ والكوارث البيئية التي تكون دول المجلس طرفاً فيها.

٦. إعداد وإصدار التقارير الوطنية بشأن حالات الطوارئ والكوارث البيئية.^(٢)

(١) يوسف أبو فار، إدارة الازمات في المنظمات العامة والخاصة - مداخل وحلول علمية، مرجع سابق، ص ٩٨.

(٢) عبد المجيد غنيم عشقان المطيري، سلطة الضبط الإداري وتطبيقاتها في دولة الكويت، رسالة ماجستير، قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠٢١م، ص ١٩٨.

٧. التنسيق مع المراكز الوطنية البيئية الأخرى متى ما كانت حالات الطوارئ والكوارث البيئية ترتبط بإختصاصات أو صلاحيات هذه المراكز لتبادل المعلومات والبيانات الخاصة بحالة كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي.
٨. التنسيق مع الجهات ذات العلاقة متى ما كانت حالات الطوارئ والكوارث البيئية ترتبط بإختصاصات أو صلاحيات هذه الجهات.
٩. التفقيش والمراقبة وضبط مخالفات هذه اللائحة؛ والتنسيق مع وزارة الداخلية عند الحاجة فيما يتعلق بأعمال ضبط المخالفين.^(١)

(١) عبد المجيد غنيم عشقان المطيري، سلطة الضبط الإداري وتطبيقاتها في دولة الكويت، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٣.

المبحث الثاني أوجه التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي في حالات الطوارئ

نص النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي في إطار تنمية التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي على " إدراكاً منا لما يربط بيننا من علاقات خاصة وسمات مشتركة وأنظمة متشابهة أساسها العقيدة الإسلامية، وإيماناً بالمصير المشترك ووحدة الهدف التي تجمع بين شعوبنا، ورغبة في تحقيق كافة أوجه التعاون بين دول المجلس بما يخدم الأهداف السامية للأمة العربية، واستكمالاً لما سبق من جهود في مختلف المجالات الحيوية التي تهتم شعوبنا وتحقق طموحاتها نحو مستقبل أفضل، وتماشياً مع ميثاق جامعة الدول العربية الداعي إلى تحقيق تقارب أوثق وروابط أقوى".^(١)

وتمتاز السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي بالتشابه نتيجة تشابه النظم السياسية الحاكمة في دولها، هذه السياسات تعتمد على سياسة الاعتدال، فهي لا تميل للعنف مع دول الجوار، ولا تتدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتحترم سيادة كل دولة على أراضيها ومواردها، وتعتمد الحوار السلمي مع الآخرين.^(٢)

كما تمتاز السياسات الخارجية لمجلس التعاون الخليجي بتأثيرها في التعاملات الدولية، وتتركز هذه السياسات على البعد الإقتصادي المتمثل في النفط الخليجي الذي يعطيها أهمية كبيرة على الساحة الدولية، والجانب الآخر الذي تتركز عليه السياسات الخارجية للمجلس هو سياسة التوازن الإقليمي في ظل التطورات الإقليمية والأمنية، والتطورات الدولية على الصعيد الإقتصادي، وتتوافق دول مجلس التعاون الخليجي في سياساتها

(١) زكريا كورسون، دروس من أزمة الخليج، ترجمة وتحرير: ترك برس، ذا بينينسولا، قطر، ٢٠١٧م، ص ٥٨.

(2) Cinzia bianco2018: Tracing the Saudi Arabia- Qatar power struggle by Chatham House, international affairs. On 21 may 2018 journal of international affairs, volume 94.

الخارجية في أدائها وفق سياسات الاعتدال والتوازن والهدوء وعدم الإثارة، والسعي لحل القضايا بأسلوب دبلوماسي يحقق الغايات والأهداف، الأمر الذي أعطى المجلس قدراً كبيراً من المصداقية على الساحة الإقليمية والدولية.

ويعتمد فريق مواجهة المخاطر^(١) وحالات الطوارئ على إستراتيجيات دقيقة وواضحة لكيفية مواجهة تلك الأزمات حال وقوعها، مما يتطلب بجانب المهارات والقدرات والمرونة الكافية، الإلمام بقواعد إدارة حالات الطوارئ سواء في مرحلة ما قبل الأزمة، أو في خلال حالة الطوارئ التي ينتج عنها وقوع الأضرار فعلياً، وأخيراً مرحلة انتهاء حالة الخطر التي تهدف إدارة الطوارئ والمخاطر إلى الإمساك بزمام الأمور^(٢).

ومن الأهداف التي أقرها النظام الأساسي لدول مجلس التعاون الخليجي تعميق وتوثيق الروابط والصلات بين شعوبها وأوجه التعاون القائمة في مختلف المجالات الإقتصادية والأمنية والعسكرية والسياسة الخارجية، حيث تجسدت الإنجازات على المستوى الدولي من خلال قدرة دول مجلس التعاون الخليجي على فرض نفسها سياسياً وإقتصادياً كتجمع فاعل لما تتمتع به الدول من وزن سياسي وأهمية إستراتيجية وثقل إقتصادي، كما أصبح مجلس التعاون قوة تفاوضية ودخلت كدولة واحدة مجموعة في إتفاقيات إقتصادية مع الولايات المتحدة واليابان وروسيا للتعاون وتعزيز العلاقات الإقتصادية والعسكرية والفنية، مع تطوير وتنمية دول مجلس التعاون بالشكل الذي يمكنها من تأمين وضمان سلامة وإستقرار المنطقة.

(١) بوفلجة غيات، شعور الشباب بالمخاطر الأمنية في المجتمعات المعاصرة: دراسة ميدانية على عينة من طلبة الجامعة الجزائرية، المغرب، فاس، المجلة العربية لعلم النفس، ٢٠١٧م، ص ٣٩.

(٢) شريف محمد السماحي، إدارة التفاوض في مواجهة الأزمات الأمنية، رسالة ماجستير، الإمارات العربية المتحدة، القيادة العامة لشرطة الشارقة، مركز البحوث والدراسات الشرطة، مجلد ٢١، العدد ٥٠، ٢٠١٢م، ص ٥٩٨.

ولقد لعبت المحددات الداخلية للسياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي دوراً هاماً من خلال المحددات الرئيسية المتمثلة في طبيعة النظم السياسية للمجلس، والمحددات الاقتصادية من خلال إمتلاكها أكبر مخزون نفطي والمحددات الديمغرافية من خلال موقعها الجغرافي وإستيعابها المدروس للعمالة الأجنبية والتي شكلت مهدداً أمنياً، وهذا كله شكل محدداً سياسياً مهماً في السياسة الخارجية لمجلس التعاون الخليجي. (١)

مما يلزم تنفيذ الكثير من أنشطة الحد من أخطار الكوارث والحالات الطارئة على صعيد دول مجلس التعاون الخليجية الست، نظراً لانتماء الأخطار موضع المواجهة والسكان المعرضين لتلك الأخطار لمناطق جغرافية معينة، ومن الضروري الأخذ باللامركزية فيما يتعلق بالمسئوليات والموارد، من أجل الحد من تلك المخاطر الناتجة عن حالات الطوارئ، بحيث يعهد لتلك المسئوليات إلى السلطات دون الوطنية أو المحلية حسب الإقتضاء، ويؤدى إضفاء اللامركزية أيضاً إلى زيادة المشاركة المحلية إلى جانب تحسين الكفاءة والمزايا المتساوية من الخدمات المحلية. (٢)

لذا فقد اشتملت نشاطات مجلس التعاون الخليجي على وضع الأنظمة المشتركة في المجالات الاقتصادية والمالية والتعليمية والثقافية والاجتماعية والتشريعية والصحية، إلى جانب الأمور ذات العلاقة بالهوية والإعلام والتجارة والنقل بما يخدم مصالح الدول المشتركة ويقوى قدراتها الاقتصادية والسياسية، وتشجيعاً للطاقت والقدرات لدول الخليج لمواكبة التقدم العلمي والتقني في مجال إدارة حالات الطوارئ ومواجهة الأزمات والكوارث المتوقع حدوثها في منطقة الخليج العربي وكيفية التعامل معها والتصدي لها. (٣)

(١) أحمد مناع سحيم الهاجري، تداعيات الأزمة الخليجية الجيوسياسية: مرجع سابق، ص ٤٨٣.

(٢) يوسف ناصر حمد الظفيري، الضبط الإداري وحدود سلطاته في الظروف العادية والظروف الإستثنائية، مرجع سابق، ص ١٥٢٧.

(٣) محمد سعيد، محمد على، واقع إدارة الأزمات بالجامعة الأردنية، الأردن، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، المجلد ٢٦، العدد ٣، ٢٠١٨م، ص ٧٢٥.

وتقع على عاتق دول مجلس التعاون الخليجي المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ تدابير الحد من أخطار الكوارث، لذا يلزم أن يكون الحد من أخطار الكوارث وحالات الطوارئ جزءاً أساسياً من إستثمار تلك الدول، وتملك الدول السلطة كما تقع المسؤولية فيما يخص حماية مواطنيها والأصول الوطنية لهم، وذلك بالحد من الخسائر الناجمة عن الكوارث، على أنه لا يمكن للدول أن تؤدي هذا العمل وحدها، فيعتمد الحد من أخطار الكوارث وحالات الطوارئ بصورة فعالة على الجهود التي يبذلها الكثيرون من أصحاب المصلحة المختلفين، بما في ذلك المنظمات الإقليمية والدولية، والمجتمع المدني، ويشمل ذات المتطوعين والقطاع الخاص ووسائل الإعلام والأوساط العملية.^(١)

كما يمكن لزيادة أوجه التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي حيث أن الشراكة بين القطاعين الخاص والعام هي روابط مشتركة طوعية تشكل لمعالجة أهداف مشتركة من خلال اتخاذ إجراءات متضافرة، قد تشمل منظمات عامة مثل الوكالات الحكومية، والمؤسسات المهنية والمنظمات غير الحكومية، بالإضافة إلى المنظمات التجارية من قبيل الشركات، والروابط الصناعية والمؤسسات الخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي.

كما تساهم المنظمات والمجتمعات المحلية في إعداد الإطار التشريعي والقوانين المحلية والسياسات العامة لكل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي تكون على بيئة بشأن أدوارها ومسئولياتها في إطار نظام إدارة الكوارث الوطني في كل دولة، كما يقدم الدعم التقني إلى تلك الدول والمنظمات الإقليمية استناداً إلى أوضاعها واحتياجاتها الخاصة فيما يتعلق بوضع الأطر التشريعية الفعالة لتيسير إدراج المساعدة الدولية عند الإحتياج إليها أثناء حالات الطوارئ.

(١) منصة عربية بابتكار حكومي، دولة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٢٠م، تم الإسترجاع من الرابط <https://01gov.com> وتم الوصول إليه 12.4.2020.

وفي إطار التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي توجد آلية تنسيق داخل الحكومات لربط جميع الوزارات وهيئات الحكومة التي تقوم بدور في مجال التأهب للتصدي للكوارث، وترتبط نظام هذه الحكومات بأصحاب مصالح المجتمع المدني، وبالمختصين التقنيين والأكاديميين، وبالمنظمات الدولية وغير الحكومية وبالمجتمعات المحلية تضمن ممثلين من فرادي الدول الأعضاء والوكالات الرئيسية الإقليمية للتصدي لحالات الطوارئ والكوارث، وتقام سلفاً آليات تنسيق يمكن إستخدامها في حالة وقوع كوارث إقليمية ودولية.

وتكمن مسئولية الحكومة في تنسيق مبادرات إدارة الكوارث بين دول مجلس التعاون على أنه يمكن للشركاء الخارجيين تقديم طائفة واسعة من خدمات الدعم التي قد تلزم لمبادرات التأهب الشاملة وعمليات الإستجابة الكبيرة لحالات الطوارئ، ويركز الكثير من هذه المبادرات على مجالات تقنية متخصصة مثل تنبؤات الأرصاد الجوية أو التأهب للتصدي للأوبئة، مما يعد ذو قيمة كبيرة بالنسبة لأي قدرة في مجال التأهب.

من الناحية النظرية، تلعب منظمات أصحاب العمل والعضوية في قطاع الأعمال التجارية ومنظمات العمال دوراً كبيراً في إدارة الكوارث. فإذا استطاعت منظمات أصحاب العمل والعضوية في قطاع الأعمال التجارية أن تتعاون مع قادة الأعمال، بما في ذلك المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بشأن الجاهزية الأفضل لمواجهة العواصف أو الزلازل أو الفيضانات، على سبيل المثال، يمكن تقليل الأضرار الناجمة إلى الحد الأدنى. وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى الأعداد الكبيرة من أعضاء النقابات، فإن إمكانية حشد العمال لتقديم إستجابة فورية هو بنفس القدر من الأهمية.⁽¹⁾

(1) آمال نوري وآخرين، فريق الاتصال خلال الأزمات بين تجسيد المهام ومواجهة التحديات والصعوبات، الجزائر، مجلة الآداب والعلوم الإجتماعية، المجلد ١٧، العدد ٢، ٢٠٢٠م، ص ١٦٩.

وتؤكد المنظمات الدولية بصورة متزايدة على ضرورة تحسين التنسيق بين كل منها وبين الحكومات على السواء، وفي كثير من البلدان تقوم المنظمات الأعضاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بإنشاء آليات تنسيق قطاعية منتظمة بصورة متزايدة عن طريق آلية تسمى "تهج المجموعات الفئوية، لذا فقد إشتمل التعاون في نشاطات مجلس التعاون الخليجي على وضع الأنظمة المشتركة في المجالات الإقتصادية والمالية والتعليمية والثقافية والإجتماعية والتشريعية والصحية، إلى جانب الأمور ذات العلاقة بالهوية والإعلام والتجارة والنقل بما يخدم مصالح الدول المشتركة ويقوى قدراتها الإقتصادية والسياسية، وتشجيعاً للطاقات والقدرات لدول الخليج لمواكبة التقدم العلمي والتقني^١ في مجال إدارة حالات الطوارئ ومواجهة الأزمات والكوارث المتوقع حدوثها في منطقة الخليج العربي وكيفية التعامل معها والتصدي لها.^(٢)

وعلى الصعيد الإقليمي يتعين على الحكومات التعاون فيما بينها في القيام بالتنسيق بصورة وثيقة مع المنظمات الإقليمية المعنية بالقضايا ذات الصلة بالكوارث، بهدف إبراز الجاهزية والقدرات الوطنية لدى مجتمع الطوارئ والأزمات^٣.

(١) إدريس الكريني، إدارة الأزمات العابرة للحدود مداخل إستراتيجية تحويل المخاطر، بحث - مدخل إستراتيجي لتحويل المخاطر إلى فرص، موقع تريندز للبحوث والإستشارات، ٢٠٢١، ص ١٩ وما بعدها

(٢) محمد سعيد، محمد على، واقع إدارة الأزمات بالجامعة الأردنية، الأردن، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، المجلد ٢٦، العدد ٣، ٢٠١٨م، ص ٧٢٥.

(3) Boin, Arjen & McConnell, Allan (2007). "Preparing for Critical Infrastructure Breakdowns: The Limits of Crisis Management & the Need for Resilience." *Journal of Contingencies & Crisis Management* .Vol.(15) , No . (1):50-59.

خاتمة

١- فرضت دول مجلس التعاون الخليجي نفسها سياسياً وإقتصادياً كتجمع فاعل لما تتمتع به الدول من وزن سياسي وأهمية إستراتيجية وثقل إقتصادي، كما أصبح مجلس التعاون قوة تفاوضية ودخلت كدولة واحدة مجموعة في إتفاقيات إقتصادية مع الولايات المتحدة واليابان وروسيا للتعاون وتعزيز العلاقات الإقتصادية والعسكرية والفنية، مع تطوير وتنمية دول مجلس التعاون بالشكل الذي يمكنها من تأمين وضمان سلامة وإستقرار المنطقة، والعمل على التعامل مع حالات الطوارئ التي من الممكن التعرض لها أي دولة من دول المجلس.

٢- يعتبر قيام مجلس التعاون الخليجي يعد مكسباً كبيراً لدول الخليج، فمن خلال تضامن أعضائه إستطاع تحقيق القوة الذاتية للدول المتجمعة في إطاره، من حيث اتخاذ الموقف السياسي الموحد والإجراءات الإقتصادية المشتركة، بهذا فقد إكتسب المجلس الشخصية الدولية والإعتبار العالمي، منفصلاً من إعتبرات أي من الدول الأعضاء فيه بإعتباره منظمة عربية دولية إقليمية وقومية سياسية ذات ثقل في منطقة الخليج العربي.

٣- يعد التخطيط لمواجهة حالات الطوارئ في دول مجلس التعاون أداة لتوقع المشاكل التي تنشأ وتسويتها بصورة نموذجية أثناء الإستجابة البشرية، حيث يضع قادة الأزمات والكوارث معظم خطط الطوارئ في تنفيذها إلى التركيز على الأحداث التي تهدد الممتلكات والصحة والسلامة العامة، أو تهدد بتدمير المباني أو الممتلكات أو مستودعات النفط، أو البنية التحتية.

٤- تعتبر جائحة كوفيد-١٩ فرصة لإعادة نظر جذرية وهيكلية في السياسات التي تنتهجها كل دولة من دول مجلس التعاون ووضع رؤية إستشرافية وتوجهات إستراتيجية كبرى بهدف إيجاد الحلول اللازمة

للمعوقات والتحديات التي تواجه كل دولة من دول مجلس التعاون في حالات الطوارئ المحتملة والإستفادة من التجارب السابقة في إتخاذ خطوات من شأنها تجنب المخاطر التي تنتج عن إعلان حالة الطوارئ. ٥- من خلال التمييز السابق نجد أن إعلان حالة الطوارئ وإعلان الأحكام العرفية لا فرق بينهما، حيث إن مرور الدولة بظروف إستثنائية لا تكفي لمواجهتها القوانين، فتقوم نظرية الظروف الإستثنائية على تجسير الطريق العام أمام الدولة للخروج على القوانين واللوائح في حالة الضرورة التي تتطلب السرعة والحزم في التصرف، وبذلك تقوم حالة الظروف الطارئة على أساس قلب قواعد المشروعية، من خلال الإقرار بإتخاذ إجراءات إستثنائية وعدم التقيد بقواعد الشرعية، من أجل مواجهة الحالات الطارئة والمفاجئة. وقد خلصت في النهاية إلى عدة نتائج وتوصيات أوردتها كالتالي:

أولاً: النتائج:

- ١- إعلان حالة الطوارئ لا يؤدي إلى إهدار مبدأ المشروعية مادامت حالة الطوارئ منظمة وفقاً للدستور والقانون ومحددة بضوابط معينة، إذ يتسم مبدأ المشروعية بالمرونة وتتسع دائرته لمواجهة الأخطار ليسمى بالمشروعية الإستثنائية.
- ٢- لا بد لإعلان حالة الطوارئ توافر العديد من القيود الموضوعية والشكلية كأن تعاصر الدولة غزو مسلح أو كوارث طبيعية أو غيرها من الحالات المحددة بنص الدستور أو القانون الوطني لكل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي.
- ٣- يتم إعلان حالة الطوارئ لمدة زمنية محددة بنص تشريعي، حيث يتم إعلان ميعاد البدء وميعاد انتهاء حالة الطوارئ حسب قانون كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي.

٤- لم يتم التوصل إلى مرحلة التعاون الحقيقي القائم على أساس التنازل عن بعض المصالح الذاتية من أجل تحقيق مشروع أو إتفاقية تخدم مصلحة أغلبية دول مجلس التعاون الخليجي.

٥- بما أن الآفاق المستقبلية تشير إلى إمكانية توالى الأزمات والكوارث وتسارع وتيرتها وحدة تعقيدها، فإن ذلك يستدعى قدرات إستباقية تتسم بفعاليتها ونجاحها من أجل التحكم في آثارها ومخاطرها المتعددة للوصول إلى الأهداف المطلوبة لاحتواء المخاطر والحيلولة دون استفحالها.

ثانياً: التوصيات:

١- تعتبر جائزة كوفيد-١٩ كأزمة من الأزمات التي واجهتنا فرصة لإعادة نظر جذرية وهيكلية في السياسات التي تنتهجها كل دولة من دول مجلس التعاون ووضع رؤية إستشرافية وتوجهات إستراتيجية كبرى بهدف إيجاد الحلول اللازمة للمعوقات والتحديات التي تواجه كل دولة في حالات الطوارئ وتبادل الخبرات الفنية والتقنية والإستفادة من أساليب وطرق التدريب والتأهيل.

٢- يستلزم تعزيز قدرات وجهود دول المجلس وتنسيقها في مجال إدارة حالات الطوارئ خلال مراحل دورة حياتها المختلفة، وهي ما تنص عليه المادة الرابعة من النظام الأساسي لمركز التعاون لدول الخليج العربية لإدارة حالة الطوارئ.

٣- تشجيع وتطوير البحوث العلمية في التعامل مع حالات الطوارئ في دول مجلس التعاون الخليجي مع الاهتمام بأسلوب الإدارة الحديثة من خلال التخطيط الإستراتيجي على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي.

٤- توفير الموارد البشرية وتشجيع القطاع الخاص على الإستثمار، وتيسير وتسهيل التمويل.

٥- التدريب العلمي والعملية لتنمية المهارات والرؤى العصرية حتى يتمكن القادة من القيام بدورهم في التعامل مع حالات الطوارئ في دول المجلس.

٦- الإستعانة بوسائل الإعلام المرئية والمسموعة في المساهمة بشكل فعال في التعامل مع الأزمات والكوارث المختلفة من تشخيص ووضع إستراتيجية، ورسم الخطط والبرامج، حيث يلعب الإعلام دور كبير في التوعية بالمخاطر الناتجة عن حالات الطوارئ وكيفية تجنب تلك المخاطر في دول مجلس التعاون الخليجي.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

الكتب المتخصصة:

١. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ص ٢٠٩.
٢. ابن منظور، لسان العرب، ج ١/١١٤، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية.
٣. إبراهيم سليمان العسكري، التعليم عن بعد، الإستجابة لجائحة كورونا، مستقبلات تربوية، المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج، المجلد ٤، العدد ٦، ٢٠٢٠م.
٤. إبراهيم محمد القعود، الرقابة الدولية على حالة الطوارئ، ليبيا، المجلد الأول، العدد ٢٣، ٢٠٢١م.
٥. أحمد شكاره، مصادر التهديد لدول مجلس التعاون الخليجي وسياسات الأمن لديها، مركز الإمارات للدراسات، أبو ظبي، ٢٠١٧م.
٦. دول مجلس التعاون الخليجي: السياسة والإقتصاد في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية، المؤتمر السنوي الثالث لمراكز الأبحاث العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٢م.
٧. زكريا كورسون، دروس من أزمة الخليج، ترجمة وتحرير: ترك برس، ذا بينينسولا، قطر، ٢٠١٧م.
٨. سارة إبراهيم العقيل، التعامل مع الأزمات، المملكة العربية السعودية، مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الإجتماعية ودراسات المرأة، ٢٠١٧م.
٩. على السيد الباز، السلطات العامة في النظام الدستوري الكويتي، لجنة التأليف والتعريب والنشر، مجلس النشر العربي، جامعة الكويت، ٢٠٠٦م.

١٠. على مجيد العكيلي، لمي على الظاهري، مدى دستورية قانون الطوارئ: دراسة مقارنة، القاهرة، المركز العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠١٨م.
١١. محسن العبودي، مبدأ المشروعية وحقوق الإنسان، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٢١.
١٢. محمد الفاتح المغربي، إدارة الأزمات والكوارث، القاهرة، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، الطبعة الأولى، ٢٠١٩.
١٣. محمد أمين لزعر، جائحة كوفيد- ١٩ والأمن الدوائي في الدول العربية، المجلد الثالث والعشرون، العدد ٤، ٢٠٢٢م.
١٤. راشد محمد المري، الرؤية العصرية في إدارة المخاطر والأزمات الأمنية، جامعة الأزهر، دمنهور، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، العدد ٧، الإصدار الثاني لشهر ديسمبر، الجزء الرابع، ٢٠٢٢.
١٥. نوار بدير وعاصم خليل، حالة الطوارئ، فلسطين، كلية الحقوق والإدارة العامة، وحدة القانون الدستوري، موسوعة القانون الدستوري العربي المقارن، سلسلة أوراق عمل ببرزيت للدراسات القانونية، ٢٠١٨م.
١٦. هيثم أحمد العون، المركز القانوني لرئيس مجلس الوزراء في الدستور الكويتي: دراسة مقارنة، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠١٨م.
١٧. وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، تقدير موقف أزمة العلاقات الخليجية = في أسباب الحملة على قطر ودوافعها، المركز العربي للأبحاث والدراسات ودراسة السياسات، ٢٠١٧م.
١٨. يحي الجمل، النظام الدستوري في الكويت، الكويت، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٧٠-١٩٧١.

المجلات والدوريات:

١٩. إبراهيم محمد القعود، مشروعية حالة الطوارئ في التشريع الدولي والداخلي، مجلة العلوم القانونية والشرعية، العدد ١٦، ٢٠٢٠م.
٢٠. إدريس الكريني، إدارة الأزمات العابرة للحدود مداخل إستراتيجية تحويل المخاطر، بحث - مدخل إستراتيجي لتحويل المخاطر إلى فرص، موقع تريندز للبحوث والإستشارات، ٢٠٢١.
٢١. أحمد مداس، مصطفى داسة، إدارة الأزمات في المنظمات - مدخل تنظيمي، الجزائر، مجلة التمكين الإجتماعي، المجلد ٣، العدد ١، ٢٠٢١م.
٢٢. أحمد مناع سحيم الهاجري، تداعيات الأزمة الخليجية الجيوسياسية: الآثار والمخاطر والحلول، مجلة القلم، السنة السابعة، العدد ١٧، ٢٠٢٠م.
٢٣. أمال نواري وآخرين، فريق الإتصال خلال الأزمات بين تجسيد المهام ومواجهة التحديات والصعوبات، الجزائر، مجلة الآداب والعلوم الإجتماعية، المجلد ١٧، العدد ٢، ٢٠٢٠م.
٢٤. بوقلجة غيات، شعور الشباب بالمخاطر الأمنية في المجتمعات المعاصرة: دراسة ميدانية على عينة من طلبة الجامعة الجزائرية، المغرب، فاس، المجلة العربية لعلم النفس، ٢٠١٧م.
٢٥. جميل سلمان السهلي معوقات إدارة الأزمات في الحوادث الأمنية، المملكة العربية السعودية، المجلة العلمية للنشر العلمي، العدد ٢١، ٢٠٢٠م.
٢٦. جورجو أغامبين، موجز تاريخي عن حالة الإستثناء، ترجمة محمد ضريف، الرباط، جامعة محمد الخامس، المجلة الإلكترونية مغرب القانون، ٢٠٢٠.

٢٧. حسن قوبع، حالة الإستثناء أم حالة الطوارئ: دراسة مقارنة - المغرب نموذجاً - مجلة الدراسات المندمجة في العلوم الإقتصادية والقانونية والتقنية والتواصل، العدد الأول، ٢٠٢٠م.
٢٨. رأفت فودة، لقاء في إطار صالون ابن رشد، حول مدى دستورية حالة الطوارئ في ضوء الإعلان الدستوري، لبحث مدى دستورية سريان حالة الطوارئ في ظل الظروف الراهنة التي تمر بها مصر ". متاح على الموقع الإلكتروني: "2810" <http://www.cihrs.org/?p=>
٢٩. سمير العيفة، مهام فريق إدارة الأزمة بين الالتزامات الإدارية للمؤسسة والخصائص الظرفية اللازمة، الجزائر، مجلة المعيار، مج ٢٦، ع ٦٤، ٢٠٢٢م.
٣٠. شهرزاد برواين، فاطمة العلمي، واقع إدارة الخطر في شركات التأمين الجزائرية، دراسة عينة من شركات التأمين في الجزائر، الجزائر، مجلة الأسواق المالية، م ٧، ع ١، ٢٠٢٠م.
٣١. عمر حنفي عبدالله، إستعادة تشغيل خطوط نقل الكهرباء في حالات الطوارئ، مجلة جمعية المهندسين المصرية، المجلد ٦١، العدد الثاني، ٢٠٢٢م.
٣٢. ليث نصرأوين، التنظيم القانونية لمواجهة جائحة فايروس كورونا في التشريعات الأردنية والإتفاقيات الدولية: دراسة مقارنة، الكويت، مجلة كلية الحقوق الكويتية العالمية، مجلد ٨، ٢٠٢٠م.
٣٣. ليلي هناوي، حقوق الإنسان غير القابلة للإنتقاص: تنظيم القانون الدولي لها خلال الصراعات الدالية، الجزائر، مجلة بحوث جامعة الجزائر، المجلد ١٥، العدد ٢، ٢٠١٢م.
٣٤. مجلس الوزراء الكويتي، الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات، مبادرة تمكين العمل عن بعد في القطاع الحكومي، مجلس الوزراء، ٢٠٢٠م، تم الإسترجاع من الرابط <https://remotework.e.gov.kw>

٣٥. محمد الأصمعي محروس، تأصيل نظرية تربوية معاصرة لإدارة جائحة فيروس كورونا- COVID-19 المجلة التربوية، كلية التربية، جامعة سوهاج، العدد ٧٥، ٢٠٢٠م.
٣٦. محمد بن عبد العزيز الخليفي، الأبعاد القانونية لقرار دول الحصار في ضوء القانون الدولي، مجلة سياسات عربية، العدد ٢٨، ٢٠١٧م.
٣٧. محمد زيدان عواد عبد الحميد خفاجي، التوجهات السياسية لدول الخليج العربي ولدولة إيران تجاه دولة اليمن، مجلة المعهد العالي للدراسات النوعية، مجلد ٣، العدد ١، ٢٠٢٣م.
٣٨. محمد سعيد، محمد على، واقع إدارة الأزمات بالجامعة الأردنية، الأردن، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، المجلد ٢٦، العدد ٣، ٢٠١٨م.
٣٩. محمد غانم الرميحي، حوليات الآداب والعلوم الإجتماعية بعنوان الأزمة الخليجية أبعادها وتداعياتها، ندوة علمية مغلقة، الكويت، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، حولية عدد ٣٨، ٢٠١٨م.
٤٠. هيثم على العون، المقتضيات الشكلية والموضوعية لإعلان حالة الطوارئ: دراسة حالة بين الكويت ومصر وفرنسا، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية، العدد ٧٢، ٢٠٢٠م.
٤١. يوسف ناصر حمد الظفيري، الضبط الإداري وحدود سلطاته في الظروف العادية والظروف الإستثنائية، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية، العدد ٧٤، ٢٠٢٠م.
- الرسائل العلمية المتخصصة (ماجستير ودكتوراه):
٤٢. عبد المجيد غنيم عشقان المطيري، سلطة الضبط الإداري وتطبيقاتها في دولة الكويت، رسالة ماجستير، قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠٢١م.

٤٣. محمد موسى محمد حامد، استراتيجيات مهارات الإتصال عند إدارة الكوارث والأزمات، رسالة ماجستير - جامعة أم درمان، ٢٠١٤.
٤٤. رؤى بسام حامد حشاش، آثار حالة الطوارئ على ما تملكه السلطات الأمنية والقضائية من صلاحيات وسلطات إستثنائية تتعلق بحقوق المواطن: دراسة تحليلية، رسالة ماجستير في القانون العام، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ٢٠٢١م.
٤٥. شريف محمد السماحي، إدارة التفاوض في مواجهة الأزمات الأمنية، رسالة ماجستير، الإمارات العربية المتحدة، القيادة العادة لشرطة الشارقة، مركز البحوث والدراسات الشرطية، مجلد ٢١، العدد ٥٠، ٢٠١٢م.
٤٦. آمال بوجردة، دور القيادة في إدارة المخاطر: دراسة ميدانية بمؤسسة ميناء جن جن جيجل، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، الجزائر، جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل - كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، ٢٠١٩م.
٤٧. أحمد أبو دربي، الظروف الإستثنائية وأثرها على الحقوق والحريات العامة في فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ٢٠١٧.
٤٨. عبد العزيز بن عبد الله بن فهد الرقابي، " تفعيل إدارة الأزمات والطوارئ بالمملكة العربية السعودية : مع إطار مقترح بإستراتيجية وطنية للحد من المخاطر" - رسالة دكتوراة غير منشورة في الإدارة العامة، جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية،
النشرات والتقارير :

٤٩. <https://www.unescwa.org/ar/our-work/7809/resources> للاطلاع على التقرير كاملاً:

٥٠. دستور الإمارات العربية المتحدة الصادر عام ١٩٧١م، المعدل لعام ٢٠٠٩م، مستود مشروع الدساتير، المقارنة، متاح على الموقع الإلكتروني: www.constituteproject.org/constitution/United_Arab_Emirates.
٥١. دستور المملكة العربية السعودية الصادر لعام ١٩٩٢، مستود مشروع الدساتير المقارنة، متاح على الموقع الإلكتروني: "constitute project" <http://www.constitutionnet.org/ar/vl/item/lswdy-dstwr-lmmlk-lrby-lswdylm-1992>
٥٢. دستور دولة قطر الصادر عام ١٩٧١م، المعدل لعام ٢٠٠٤م، مستود مشروع الدساتير، المقارنة، متاح على الموقع الإلكتروني: <http://www.wipo.int/wipolex/ar/details.jsp?id=9626>
٥٣. دستور دولة قطر الصادر عام ١٩٧١م، المعدل لعام ٢٠٠٤م، مستود مشروع الدساتير، المقارنة، متاح على الموقع الإلكتروني: <http://www.wipo.int/wipolex/ar/details.jsp?id=9626>
٥٤. دستور مملكة البحرين الصادر عام ١٩٧٣م، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، ويبو، متاح على الموقع الإلكتروني: Wipo.
٥٥. العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المرقم (٢٢٠٠) الصادر في ١٦/١٢/١٩٦٦ ودخل حيز التنفيذ في ٢٣/٣/١٩٧٦.
٥٦. المادة رقم (١) من قانون الأحكام العرفية الكويتي لعام ١٩٦٢م. **المواقع الإلكترونية:**
٥٧. منصة عربية بابتكار حكومي، دولة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٢٠م، تم الإسترجاع من الرابط <https://01gov.com> وتم الوصول إليه 12.4.2020.

ثانياً: المراجع باللغة الاجنبية:

58. Augustine, Norman (1995). Managing The Crisis You Tried To Prevent. Harvard Business Review. Nov.-Des.: 147-158
59. Buarki, H.J. & Dar, S.A. (2019), Anytime, anywhere access to information resources: a case study from Kuwait, Library Hi Tech News. 36, (7), 20. Retrieved from <https://doi.org/10.1108/LHTN-08-2019-0049>. accessed 11.3.2020.
60. Boin , Arjen & McConnell , Allan (2007) ."Preparing for Critical Infrastructure Breakdowns :The Limits of Crisis Management &the Need for Resilience ." Journal of Contingencies & Crisis Management .Vol.(15) , No . (1):50-59.
61. Cinzia bianco 2018: Tracing the Saudi Arabia- Qatar power struggle by Chatham House, international affairs. On 21 may 2018 journal of international affairs, volume 94.
62. Crossman, A. (2018). Understanding purposive sampling: An overview of the method and its applications. <https://www.thoughtco.com/purposive-sampling-3026727>.
63. <https://www.omandaily.om>. للاطلاع :
64. International Conference On Syariah & Law 2021 (ICONSYAL 2021)-Online Conference 6 th April, 2021.
65. Nyanga, E., Nengomasha, C. T., & Beukes-Amiss, C. M. (2018). Disaster preparedness and management at the National Archives and the National Library of Namibia. African Journal of Library, Archives & Information Science, 28(1), p77-91. 15p.
66. Territory Palestinian Occupied the in Wall a of Construction the of Consequences Legal Concerning Opinion Advisory 26 -131/131/related-case/files/public/org.cij-icj.www://https, 155 para,

- 2004, 9 July), ICJ (Justice of Court International .2021/1/7 accessed, pdf.EN-00-01-ADV-2
67. Ulrichsen Kristian Coates 2018: The Gulf Impasse's one year anniversary & the Changing Regional Dynamics by Gulf international forum on may 30 2018.
68. Zhang, W., Wang, Y., Yang, L., & Wang, C. (2020). Suspending classes without stopping learning: China's education emergency management policy in the COVID-19 outbreak. *Journal of Risk and Financial Management*,13(55),1-6..
69. Ma, L., and Lan, Z., and Tan, R. (2020). Influencing Factors of Innovation and Entrepreneurship Education Based on the Theory of Planned Behavior, *International Journal of Emerging Technology (IE) in Learning*, (13): p190-206.
70. Saleh H. The disaster risk management plan for the Krak des Chevaliers (Alhosn Castle) in Syria - it had an impact both in the East and in the West. *Proceedings of UNESCO Chair Programme on cultural heritage and risk management. Kyoto, Japan: Ritsumeikan University;. 2014; 6-22::94-99*
71. Ahmed Al-Sharoot, Program development management, Crisis management& Strategy Planning Consultant, Baghdad University, 2021, P.79

- تم بحمد الله وعونه -

References :

awlaan: almarajie biallughat alearabiati:

alkutub almutakhasisatu:

1. majmae allughat alearabiati, almuejam alwasita, s 209.
2. abn manzurin, lisan alearabi, ji1/114, bayrut, lubnanu, dar alkutub aleilmiati.
3. 'iibrahim sulayman aleaskarii, altaelim ean bueda, alaistijabat lijayihat kuruna, mustaqbالياat tarbawiat, almarkaz alearabii lilbuhuth altarbawiat lidual alkhaliji, almujalad 4, aleadad 6, 2020m.
4. 'iibrahim muhamad alqueudi, alraqabat aldawliat ealaa halat altawarii, libya, almujalad al'awala, aleadad 23, 2021m.
5. 'ahmad shakaarat, masadir altaheed lidual majlis altaeawun alkhalijii wasiasat al'amn ladiha, markaz al'iimarat lildirasati, 'abu zabi, 2017m.
6. dual majlis altaeawun alkhaliji: alsiyasat walaiqtisad fi zili almutaghayirat al'iiqlimiat walduwaliati, almutamar alsanawiu althaalith limarakiz al'abhath alearabiati, almarkaz alearabii lil'abhath wadirasat alsiyasati, 2022m.
7. zkaria kursun, durus min 'azmat alkhaliji, tarjamat watahriru: tark biris, dha bininsula, qatr, 2017m.
8. sarat 'iibrahim aleaqila, altaeamul mae al'azmati, almamlakat alearabiat alsaeudiati, markaz al'abhath alwaeidat fi albuuhuth aliajtimaeiat wadirasat almar'ati, 2017m.
9. ealaa alsayid albazi, alsulutat aleamat fi alnizam aldusturii alkuaytii, lajnat altaalif waltaerib walnashra, majlis alnashr alearabii, jamieat alkuayt, 2006m.
10. ealaa majid aleakili, limi ealaa alzaahiri, madaa dusturiat qanun altawarii: dirasat muqaranati, alqahirat, almarkaz alearabia lilnashr waltawzie, altabeat al'uwlaa, 2018m.

11. muhsin aleabudi, mabda almashrueiat wahuquq al'iinsani, alqahirata, dar alnahdat alearabiati, 2021.
12. muhamad alfatih almaghribi, 'iidarat al'azamat walkawarithi, alqahiratu, al'akadimiat alhadithat lilkitab aljamieii, altabeat al'uwlaa ,2019.
13. muhamad 'amin lizaeri, jayihat kufid- 19 wal'amn aldawayiyi fi alduwal alearabiati, almujalad althaalith waleishruna, aleadad 4, 2022m.
14. rashid muhamad almariy, alruwyat aleasriat fi 'iidarat almakhatir wal'azamat al'amniati, jamieat al'azhar, dminhur, majalat kuliyyat aldirasat al'iislamiyat walearabiati, aleadad 7, al'iisdar althaani lishahr disambir, aljuz' alraabiea, 2022.
15. nuar bidir waeasim khalil, halat altawarii, filastin, kuliyyat alhuquq wal'iidarat aleamati, wahdat alqanun aldusturi, mawsueat alqanun aldusturii alearabii almuqarini, silsilat 'awraq eamal birzit lildirasat alqanuniati, 2018m.
16. haytham 'ahmad aleun, almarkaz alqanuniu lirayiys majlis alwuzara' fi aldustur alkuaytii : dirasat muqaranati, kuliyyat alhuquqi, jamieat alqahirati, 2018m.
17. wahdat tahlil alsiyasat fi almarkaz alearabii, almarkaz alearabiu lil'abhath waldirasat wadirasat alsiyasati, 2017m.
18. yhi aljumla, alnizam aldusturiu fi alkuayti, alkuayti, matbueat jamieat alkuayti, 1970-1971.

almajalaat waldawryati:

19. 'iibrahim muhamad alqaeudu, mashrueiat halat altawari fi altashrie alduwlii waldaakhili, majalat aleulum alqanuniyat walshareiati, aleadad 16, 2020m.
20. 'ahmad madasi, mustafaa dasat, 'iidarat al'azamat fi almunazamat - madkhal tanzimay, aljazayar, majalat altamkin alaijtimaeii, almujalad 3, aleudadu1, 2021m.
21. 'ahmad manaae sahim alhajri, tadaeiat al'azmat alkhalijiat aljiusiasiati: aluathar walmakhatir

- walhulula, majalat alqalami, alsanat alsaabieatan, aleadad 17, 2020m.
22. 'amal nawari wakhrin, fariq alaitisal khilal al'azamat bayn tajsid almahami wamuajahat altahadiyat walsueubati, aljazayar, majalat aladab waleulum alaijtimaeiati, almujalad 17, aleadad 2, 2020m.
23. buflijat ghyat, shueur alshabab bialmakhatir al'amniat fi almujtamaeat almueasirati: dirasat maydaniat ealaa eayinat min talabat aljamieat aljazayiriati, almaghribi, fas, almajalat alearabiat lieilm alnafsi, 2017m.
24. jamil salman alsahli mueawiqat 'iidarat al'azamat fi alhawadith al'amniati, almamlakat alearabiat alsaeudiati, almajalat aleilmiat lilmashr alealmayi, aleadad 21, 2020m.
25. jurju 'aghambin, mujaz tarikhiun ean halat alaistithna'i, tarjamat muhamad darif, alribati, jamieat muhamad alkhamis, almajalat al'iiliktruniat maghrib alqanuni, 2020.
26. hasan qubae, halat alaistithna' 'umu halat altawarii: dirasat muqaranat - almaghrib nmwdhjaan - majalat aldirasat almundamijat fi aleulum alaiqtisadiat walqanuniat waltaqniat waltawasuli, aleadad al'awwl, 2020m.
27. ra'afat fudat, liqa' fi 'iitar salun aibn rushd, hawl madaa dusturiat halat altawari fi daw' al'iielan aldusturi, libahth madaa dusturiat saryan halat altawari fi zili alzuruf alraahinat alati tamuru biha misr ". mutah ealaa almawqie al'iiliktruni: [http://www.cihrs.org/?p="](http://www.cihrs.org/?p=) 2810"
28. smir aleifat, mahamu fariq 'iidarat al'azmat bayn alailtizamat al'iidariat lilmuasasat walkhasayis alzarfiat allaazimati, aljazayar, majalat almieyar, mij26, e 64, 2022m.
29. shahrazad brwayin, fatimat aleilmi, waqie 'iidarat alkhatir fi sharikat altaamin aljazayiriati, dirasat

- eayinatan min sharikat altaamin fi aljazayir, aljazayar, majalat al'aswaq almaliati, mi7, ea1, 2020m.
30. eumar hanafi eabdallah, 'iistieadat tashghil khutut naql alkahraba' fi halat altawarii, majalat jameiat almuhandisin almisriati, almujalad 61, aleadad althaani, 2022m.
31. lith nasrawin, altanzim alqanuniat limuajahat jayihat fayrws kuruna fi altashriyat al'urduniyat walaitifaqiaat alduwaliati: dirasat muqaranati, alkuayti, majalat kuliyyat alhuquq alkuaytiat alealamiati, mujalad 8, 2020m.
32. lilaa hinawi, huquq al'iinsan ghayr alqabilat lilaintiqasi: tanzim alqanun alduwalii laha khilal alsiraeat aldaaliati, aljazayar, majalat buhuth jamieat aljazayir, almujalad 15, aleadad 2, 2012m.
33. majlis alwuzara' alkuaytiu, aljihaz almarkaziu litiknulujia almaelumati, mubadarat tamkin aleamal ean bued fi alqitae alhukumi, majlis alwuzara'i, 2020m, tama alaistirjae min alraabit <https://remotework.e.gov.kw>
34. muhamad al'asmaei mahrusun, tasil nazariat tarbawiat mueasirat li'iidarat jayihat fayrus kuruna-COVID-19. almajalat altarbawiat, kuliyyat altarbiati, jamieat suhaj, aleadad 75, 2020m.
35. muhamad bin eabd aleaziz alkhalifi, al'abead alqanuniat liqarar dual alhisar fi daw' alqanun alduwali, majalat siyasat earabiatin, aleadad 28, 2017m.
36. muhamad zaydan eawad eabdalhamid khafaji, altawajuhāt alsiyasiyat lidual alkhalij alearabii walidawlat 'iiran tujah dawlat alyaman, majalat almaehad aleali lildirasat alnaweiat, mujalad 3, aleadad 1, 2023m.
37. muhamad saeid, muhamad ealaa, waqie 'iidarat al'azamat bialjamieat al'urduniyati, al'urduni, majalat

- aljamieat al'iislatmiat lildirasat altarbawiat walnafsiati, almujalad 26, aleadad 3, 2018m.
38. muhamad ghanim alrumayhi, hawliaat aladab waleulum alaijtimaeiat bieunwan al'azmat alkhaliijat 'abeaduha watadaeiatiha, nadwat eilmiat mughlaqatun, alkuayta, majlis alnashr aleilami, jamieat alkuayti, hawliat eadad 38, 2018m.
39. haythim ealaa aleun, almuqtadayat alshakliat walmawdueiat li'iielan halat altawarii: dirasatan halatan bayn alkuayt wamisr wafiransa, majalat albuqhuth alqanuniat walaiqtisadiati, aleadad 72, 2020m.
40. yusif nasir hamd alzafiri, aldabt al'iidariu wahudud sulutatih fi alzuruf aleadiat walzuruf alaistithnayiyati, majalat albuqhuth alqanuniat walaiqtisadiati, aleadad 74, 2020m.
- alrasayil aleilmiat almutakhasisa (majistir wadukturah):**
41. eabd almajid ghunim eashqan almutayri, sultat aldabt al'iidarii watatbiqatuha fi dawlat alkuayti, risalat majistir, qism alqanun aleama, kuliyat alhuquqi, jamieat alsharq al'awsat, 2021m.
42. ruaa basaam hamid hashash, athar halat altawari ealaa ma tamlikuh alsulutat al'amniat walqadayiyat min salahiaat wasulutat aistithnayiyat tataealaq bihuquq almuatin nabuls, filastin, 2021m.
43. shrif muhamad alsamahi, 'iidarat altafawud fi muajahat al'azamat al'amniati, risalat majistir, al'iimarat alearabiat almutahidatu, alqiadat aleadat lishurtat alshaariqat, markaz albuqhuth waldirasat alshurtiati, mujalad 21, aleadad 50, 2012m.
44. amal bujardat, dawr alqiadat fi 'iidarat almakhatiri: dirasat maydaniat bimuasasat mina' jan jin jiji, risalat majistir fi eilm alaijtimae, aljazayir, jamieat muhamad alsidiyq bin yahi - jijli- kuliyat aleulum al'iinsaniat walaijtimaeiati, 2019m.

45. 'ahmad 'abu darbi, alzuruf alaistithnayiyat wa'atharuha ealaa alhuquq walhuriyaat aleamat fi filastin, risalat majistir, aljamieat al'iislamiati, ghazat, filastin, 2017.

alnasharat waltaqariru:

46. <https://www.unescwa.org/ar/our-work/7809/resources> lilaitilae ealaa altaqrir kamlaan:

47. distur al'iimarat alearabiat almutahidat alsaadir eam 1971m, almueadal lieam 2009m, mustawd mashrue aldasatiri, almuqaranata, mutah ealaa almawqie al'iiliktruni:

www.constituteproject.org/constitution/United_Arab_Emirates.

48. distur almamlakat alearabiat alsueudiat alsaadir lieam 1992, mustawdae mashrue aldasatir almuqaranata, mutah ealaa almawqie al'iilikturnii:"constitute project"

<http://www.constitutionnet.org/ar/vl/item/lswdy-dstwr-lmmlk-lrby-lswdylm-1992>

49. distur dawlat qatar alsaadir eam 1971ma, almueadal lieam 2004m, mustawdae mashrue aldasatiri, almuqaranata, mutah ealaa almawqie al'iiliktruni: <http://www.wipo.int/wipolex/ar/details.jsp?id=9626>

50. distur dawlat qatar alsaadir eam 1971ma, almueadal lieam 2004m, mustawdae mashrue aldasatiri, almuqaranata, mutah ealaa almawqie al'iiliktruni: <http://www.wipo.int/wipolex/ar/details.jsp?id=9626>

51. distur mamlakat albahrayn alsaadir eam 1973ma, almunazamat alealamiyat lilmalakiat alfikriati, waybu, mutah ealaa almawqie al'iilikturni: Wipo.

52. aleahd alduwliu alkhasi bialhuquq almadaniat walsiyasiat bimujib qarar aljameiat aleamat lil'umam almutahidat almuraqam (2200) alsaadir fi 16/12/1966 wadakhil hayz altanfidh fi 23/3/1976.

53. almadat raqm (1) min qanun al'ahkam aleurfiat alkuaytii lieam 1962m.

almawaqie al'iilikturuniatu:

54. minasat earabat biabtikar hukumī, dawlat al'iimarat alarabiāt almutahidati, 2020m, tama aliastirjae min alraabit <https://01gov.com> watama alwusul 'iilayh 12.4.2020.

thanyaan: almarajie biallughat aliajnbiati:

55. Buarki, H.J. & Dar, S.A. (2019), Anytime, anywhere access to information resources: a case study from Kuwait, Library Hi Tech News. 36, (7), 20. Retrieved from <https://doi.org/10.1108/LHTN-08-2019-0049>. accessed 11.3.2020.

56. Cinzia bianco2018: Tracing the Saudi Arabia- Qatar power struggle by Chatham House, international affairs. On 21 may 2018 journal of international affairs, volume 94.

57. kurusman , 'a. (2018). fahum 'akhdh aleayinat alhadifi: nazratan eamatan ealaa altariqat watatbiqatiha. <https://www.reasonco.com/purposive-sampling-3026727>.

58. <https://www.omandaily.om>. muealajatun:

59. almutamar aldawliu lilsharieat walqanun 2021 (ICONSYAL 2021) - almutamar eabr al'iintirnit 6 'abril 2021.

60. Nyanga ,E. 'Nengomasha ,C. T.' & Beukes-Amis , C.M (2018). alta'ahub ilkawarith wa'iidaratiha fi al'arshif alwatanii walmaktabat alwataniat fi namibia. almajalat al'afriqiat lilmaktabat walmahfuzat waeulum almaelumat , 28 (1) , s 77-91. 15 s.

61- al'ard alfilastiniat almuhtalat fi aljidar ('a) min albina' - astisharat qanuniat mutaealiqat bialraay - 26 -131 / 131 / related-case / files / public / org.cij-icj.www: // <https> , 155 alfaqrat , 2004 , 9 yuliu) , mahkamat aleadl alduwalia (qadi almahkamat alduwalia .2021 / 1/7 tama alwusul 'iilayh , pdf.EN-00-01-ADV-2

